STUDIES ABOUT
THE ECONOMIC IMPLICATIONS
OF PEACE ON
THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

Dr. Gali Oda Tealakh
Editor,
Project Manager

Dr. Tayseer Abdel Jaber
Project
Consultant

Part two

Published by
THE ROYAL SCIENTIFIC SOCIETY
Amman - H. K. of JORDAN

March 1995

Friedrich-Ebert-Stiftung
Bonn
Bibliothek

A 96 - 02073=
A96 - 02075

دراسات حول

الآثار الإقتصادية للسلام في الشرق الأوسط

على

المملكة الأردنية الهاشمية

(الخلاصة)

الدكتور غالي عوده
محرر ومدير الدراسة

الدكتور تيسير عبدالجابر
مستشار الدراسة

الجزء الثاني

الناشر

الجمعية العلمية الملكية

عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

آذار (مارس) ١٩٩٥

حقوق النشر محفوظة - الجمعية العلمية الملكية
أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩٤م
ص . ب ٩٢٥٨١٩
عمـــان - الأردن
هاتف ٨٤٤٧٠١ (٩٦٢٦)
تلكس ٢١٢٧٦
فاكس ٨٤٤٨٠٦ (٩٦٢٦)

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية في الأردن : ٣١٧ / ٤ / ١٩٩٥
رقم التصنيف : ٩٥٦٥ر٣٣٠
محرر : د . غالي عوده
مكان النشر : عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
الناشر : الجمعية العلمية الملكية
صف كمبيوتر : أحمد قاسم عبيد - الجمعية العلمية الملكية
طبعت في مطابع الجمعية العلمية الملكية

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية العلمية الملكية ،
وهي منشورة على مسؤولية أصحابها .

«إن الرؤية الخاصة بشرق أوسط مفتوح متحرر من قيود الصراعات وحر في القيام بدور ديناميكي في الإقتصاد العالمي قد عززت حماسنا للسير على طريق السلام وستظل تلهمنا في المستقبل...»

الحسين

١٩٩٥/٢/٢٠

«... إننا نسعى لبناء عالم جديد وخلق الظروف التي يمكن من خلالها أن تتمتع شعوبنا بثمار السلام ، إنها مسؤوليتنا المشتركة أن نجعل الوعود حقيقة ...»

الحسن

١٩٩٥/٣/١٢

المحتويات

- تقديم ٧
- مقدمة ٩
- تمهيد ١٥

الفصل الأول

التعاون بين الاردن وفلسطين

- التعاون بين الأردن وفلسطين ٢٥
١ - ١ العلوم والتكنولوجيا ٢٩
٢ - ١ التعليم والتدريب ٣٢
٣ - ١ القوى العاملة ٣٦
٤ - ١ اللاجئون والسكان ٤١
٥ - ١ القطاع الصحي ٤٧
٦ - ١ الاستثمار وتدفق رأس المال ٥٠
٧ - ١ العلاقات التجارية ٥٤
٨ - ١ القطاع النقدي والمصرفي ٦٣
٩ - ١ قطاع الانشاءات ٦٩
١٠ - ١ قطاع السياحة ٧٢
١١ - ١ قطاع النقل ٧٨
١٢ - ١ قطاع الموارد الطبيعية ٨٢

الفصل الثاني

العلاقات الثنائية بين الاردن واسرائيل

- مقدمة ٨٩
١ - ٢ العلوم والتكنولوجيا ٩٣
٢ - ٢ التعليم والتدريب ٩٣
٣ - ٢ القوى العاملة ٩٤
٤ - ٢ اللاجئون والسكان ٩٥
٥ - ٢ القطاع الصحي ٩٦
٦ - ٢ الاستثمار وتدفق رأس المال ٩٦
٧ - ٢ العلاقات التجارية ٩٧
٨ - ٢ القطاع النقدي والمصرفي ٩٨
٩ - ٢ قطاع الانشاءات ٩٩
١٠ - ٢ قطاع السياحة ٩٩
١١ - ٢ قطاع النقل ٩٩
١٢ - ٢ قطاع الموارد الطبيعية ١٠٠

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية الثلاثية

(الأردن وفلسطين واسرائيل)

- مقدمة ١٠٣
١ - ٣ المياه ١٠٨
٢ - ٣ اللاجئون ١١٣
٣ - ٣ التجارة ١١٥
٤ - ٣ النظام النقدي والمصرفي ١١٧
٥ - ٣ السياحة ١١٩
٦ - ٣ المجالات الاخرى ١٢١

تقديم

بصدور الجزء الثاني من «دراسات حول الآثار الاقتصادية للسلام في الشرق الاوسط على المملكة الاردنية الهاشمية» ، وهو الجزء الذي ضم الخلاصات والتوصيات التي وردت بشكل موسع في الجزء الأول ، تكون الجمعية العلمية الملكية قد انتهت من وضع مجلدين هامين حول قضية السلام في الشرق الاوسط امام صناع القرار ورجال الاعمال والبنوك وشركات الاستثمار بشكل خاص وأمام المهتمين والجمهور بشكل عام .

وكما هو واضح فإن هذا الجزء من الدراسة يشتمل على الخلاصات والتوصيات التي وردت في الدراسات القطاعية التي جاءت في الجزء الأول من «دراسات حول الآثار الاقتصادية للسلام في الشرق الاوسط على المملكة الأردنية الهاشمية» ، وقد تم جمع تلك التوصيات في هذا الجزء بغرض تسهيل الرجوع اليها .

وقد جرى تقسيم هذا الجزء الى ثلاثة فصول : الأول ويبحث في التعاون بين المملكة الاردنية الهاشمية وفلسطين ، والثاني ويعالج العلاقات الثنائية بين الأردن واسرائيل ، أما الفصل الثالث فجاء ليوضح المجالات الهامة في العاقات الثلاثية بين المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين واسرائيل مثل قضايا اللاجئين والنظم النقدية والمصرفية والسياحة والتجارة والمياه .

وقناعة بأن السلام يحمل في ثناياه تحديا كبيرا فإن الجمعية العلمية الملكية تود أن تكون قد أدت بعض الواجب في توضيح آفاق هذا التحدي . كما تود أن تعبر عن تقديرها لجهود الفريق الذي شارك في هذا المشروع ، وكذلك مؤسسة فردريك ايبرت ستفتنغ FES للمشاركة في دعم المشروع .

د . هاني الملقي

رئيس الجمعية العلمية الملكية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لا يمكن للتطورات الاقتصادية أن تأخذ مجراها خارج الدائرة السياسية ، كما لا يمكن تصور علاقات اقتصادية مثمرة ومجدية الا في ظل استقرار سياسي يوفر المناخ الملائم للنمو والازدهار واستقطاب رؤوس الاموال والاستثمار المستدام . ويمكن تلمس آثار الاستقرار السياسي في المجالات الاجتماعية والتربوية والثقافية بالاضافة للمجالات الاقتصادية كالتنمية ورفع مستوى المعيشة وتطوير البنية التحتية التي تخدم شبكة متماسكة من الضرورات الحياتية اليومية وتوجيه الجزء الاكبر من الدخل نحو الرفاه الاجتماعي وخلق الفرص التي تهيء بلوغ الاماني التي يسعى اليها الافراد والجماعات في كل أمة . ولا يخفى ما للسلام من آثار على منطقة الشرق الاوسط في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ممثلة في السلوك الفردي والجماعي الرسمي والشعبي .

وكانت هناك متناقضات واضحة في الواقع العربي في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة . فقد وجد العرب انفسهم منشقين بين معسكرين متناقضين في ظروف دولية تستوجب الالتقاء وتحديد المصالح ، وتتسم بظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة . فلا يجب التوقف عند انهاء حالة العداء Belligerency بين الدول العربية واسرائيل طويلا ، بل لابد من الانتقال لترتيب المرحلة اللاحقة لذلك

وهي مرحلة الاستثمار الاقتصادي والنمو التكنولوجي وتنظيم العلاقات في المجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية وترتيب الحركات السكانية وغيرها. ولا جدال ان السلام سيوفر ظروفا فقدها الشرق الاوسط منذ مئات السنين ، ملائمة لتجذير البنيان الديموقراطي وادارة موارد البلاد العربية الانسانية والاستراتيجية والتاريخية والاقتصادية والثقافية بما يحقق الرفاهية والامن والعدالة والمساواة.

ان العالم سيستقبل عام الفين بنمط مختلف وعلاقات جديدة ونسق مميز . فقد اصبح من المؤكد اليوم ان الامم قد نبذت النهج الانعزالي الوطني الضيق لتتبنى بدلا منه منهاجا وطنيا منافسا قويا مفتوحا. فأغلب الامم ستجد نفسها في دوائر متراكبة متداخلة ضمن مباديء التجارة الحرة واقتصاد السوق الحرة . وسيتيح المناخ الكوني الجديد لأمم العالم الفرصة للانتقال من نمط العلاقات التي بنيت في ظل انقسام العالم والهيمنة القطبية والتخلف وعربدة الروح العسكرية الى المشاركة في بناء علاقات تجذب الامم نحو بعضها البعض سياسيا واجتماعيا وعسكريا واقتصاديا وعقائديا في ظل منافسة بناءة لا صراع قاتل ومدمر.

كما لابد من النظر لنصف العقد القادم (١٩٩٦-٢٠٠٠) لا كسنوات سيكتمل بها عقد منصرم ، بل كخاتمة لعشرين قرنا من الزمن وكنهاية لسفر عظيم من تاريخ البشرية يحوي الفي عام من المآثر والمآسي والمجد والافول والانجازات والاخفاقات. وبعدها ستحل الالف

الثالثة وهي كما يبدو وادعة واعدة ، الا ان الامم لا تألوا جهدا في مسعاها لبناء الضمانات التي ستكفل لها التفوق في المنافسة والبقاء في مكان كريم. ولا يمكن تعليل بناء الاتفاقيات والتكتلات التجارية العملاقة بين دول لا جامع بينها سوى المصلحة الا في اطار هذا المفهوم. فعلى سبيل المثال نجد ان المجموعة الاوروبية قد حوت أمما تميز تاريخها بالتناحر والاحتراب والصراع ، تتحدث لغات متباينة ، وتعتنق مبادئ وعقائد مختلفة، وتنتمي لاصول متضاربة، وكانت الى عهد قريب تسعى لتحقيق اهداف متنافرة جرت العالم لخوض حربين عالميتين. الا انها قد القت رداء الخلاف جانبا وتجنبت المتنافر في سلوكها وغاياتها والتقت على القواسم المشتركة. ولا يختلف الامر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك التي لا رابط من عقيدة او جنس او لون او لغة يجمعها.

ان قوة المصلحة والحرص على تحقيقها والوعي بأبعاد الكارثة ان لم تنصب الجهود في نسق جماعي قد جمع المتناقضات في اوروبا وفي شمال امريكا وألف بين اقطارها والغى الفوارق بينها. ولا تتغير الصورة اذا نظرنا الى شرق آسيا ، فنمورها قد تآلفت مع فهودها وحيتانها وعيا بمتطلبات المستجدات وخطورة التغاضي عنها.

اما اذا التفتنا نحو الشرق الاوسط فسنجد صورة مغايرة تماما لما يمليه المنطق ويقود اليه التحليل والقياس العقلي : شعوبا تنطق بنفس اللسان ، وتنتمي لأصل واحد، وتعتنق عقيدة سمحاء، ويجمعها تاريخ مشترك وعادات وتقاليد واحدة لها قوة القانون، وتعيش على

ارض حملت بين ظهرانيها اروع صور التسامح بين الاديان والاعراق، الا ان علاقاتها لا تتسم بالالتقاء وعلى الاغلب تتجه حركتها السياسية والاقتصادية نحو محيط الدائرة بدلا من مركزها، وهو اتجاه مناقض لطبيعة النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي التي تفترض جميعها التكافل والتكامل والالتقاء.

فمن أجل تخطي مرحلة الركود والاضطراب يجب على الامة العربية تبني استراتيجية تهدف لبناء بنية تحتية مشتركة تخدم وتسهل الربط بين مختلف اقطارها. ان تحقيق الحد الادنى من متطلبات التنسيق بين الدول العربية سيضمن لها نجاحا سريعا ومضمونا في حقل التنافس في المجال الدولي وتحقيق الظروف الضرورية للانتقال من نمط الاقتصاد المتقوقع والمتمترس خلف سلسلة شائكة من القوانين المعيقة للنمو والتوجه ككتلة كبيرة وقوية نحو اقتصاد السوق الحرة . ولا جدال أن ذلك يتطلب مجموعة من الامور التي تصب جميعا في بوتقة الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي من اهمها : تطوير نظام التعليم ، وتشجيع البحث العلمي، واعتماد «التخاصية» او «الخصخصة» لما يتمتع به هذا النظام من ديناميكية وقدرة على المنافسة ، وتبني النهج الديموقراطي في نظام الحكم ، ومراعاة حقوق الانسان وحريته ، وتطوير ادارة قادرة على توجيه الاقتصاد والتصرف في الموارد ، وقبل كل ذلك تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق كل ما سبق .

ولتشجيع الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري على المدى

الطويل يجب تبني سياسة مستقرة وطويلة الامد في مجال المشاريع الكبرى Macro-projects لتقوم كضمانة ومظلة لنمو الاستثمارات الصغرى او المشاريع الصغرى Micro-investments أو Micro-projects من ناحية ، وتوفر لها الاحساس بالأمن وديمومة الاستقرار من ناحية أخرى.

وواضحا ان ذلك يتطلب رؤية واضحة لأهداف الامة العربية واستعدادا للبذل في سبيلها ورغبة صافية للعمل من اجل تحقيقها وقدرة على التنسيق وتخطي الخلافات والعقبات التي تعترض الطريق نحوها. من هنا جاءت دعوات جلالة الحسين المتكررة لتخطي العقبات والتكاتف لمواجهة التحديات والاخطار ونبذ الخلاف بين اقطار الامة العربية والنهوض بها والالتقاء على المصلحة العليا لها. فأهداف الأمة واضحة وامكانات تحقيقها متوفرة والعناصر الناضجة والمسؤولة والكفوءة والقادرة على بلورة الأسس والسبل لبلوغها ستجعل من فرص النجاح أمرا واقعا ومؤكدا. ان مواكبة ما حققته الأمم في مجال الانجازات العلمية والتكنولوجية واستكشاف الفضاء ومواكبة الثورة في وسائل المواصلات والاتصال لا يكون الا بالتكامل الذي سيوفر على الأمة العربية الجهد وسيختزل الوقت ويقوم كضمانة للنجاح .

د . غالي عوده

محرر الدراسة / مدير المشروع

تمهيد

يتناول الجزء الثاني من مشروع «دراسات حول الآثار الاقتصادية للسلام على المملكة الأردنية الهاشمية» خلاصة الدراسات القطاعية التي جاءت في الجزء الأول مع بيان إمكانات التعاون بين الأردن وفلسطين من ناحية وبين الأردن واسرائيل من ناحية أخرى . كما يتناول أيضا العلاقات الثلاثية بين الأردن وفلسطين واسرائيل في عدة مجالات رئيسة هي المياه ، اللاجئون ، التجارة ، النقود والبنوك ، السياحة ، وعدد من المجالات الأخرى .

وغني عن القول أن هذه الدراسة تنطلق من منظار التحليل والرؤية التي أخذ بها فريق الدراسة في أوراقهم القطاعية التي تضمنها الجزء الأول . وعليه ، قد تكون هناك امكانات للتعاون مقترحة الا أن عائدها على الاطراف الثلاثة ضعيف او غير مؤكد ، ويعتمد في كثير من جوانبه على الإلتزام بتطبيق الاتفاقات والقدرة على تحقيق القاسم المشترك الاعلى في التخطيط للمشاريع المشتركة وتنفيذها ، ومن ثم فقد جرى التركيز على ما يمكن أن يشكل مجموعة من مجالات التعاون ذات الفائدة المشتركة ولكن من منظار اردني .

وقد بدأ فريق الدراسة عمله في شهر أيار ١٩٩٤ ، وقام كل باحث بإعداد ورقته وفقا لقائمة المحتويات التي اتفق عليها مع المشرفين على الدراسة . وجرى بعد ذلك تنقيح الاوراق ومراجعتها وتصحيح

بعض الأرقام والمعلومات الواردة فيها مع الحرص على الإبقاء على أفكار الباحثين كما جاءت في أورقهم .

وقد استهدفت الدراسة تحقيق الأهداف الرئيسة التالية :

١) بحث الآثار الإقتصادية للسلام على المملكة الاردنية الهاشمية .

٢) تحليل العوامل المحددة للعلاقات الاقتصادية بين الأردن وفلسطين في مختلف المجالات وذلك بعد أن يتحقق السلام وبحث كيفية تأثير هذه العلاقات على الاقتصاد الأردني .

٣) تحليل العوامل المحددة للعلاقات الاقتصادية المحتملة بين الأردن واسرائيل في مختلف المجالات وذلك بعد ان يتحقق السلام وبحث كيف ستؤثر هذه العلاقات على الاقتصاد الاردني .

٤) اقتراح بعض الاجراءات والمشاريع التي يمكن ان تنمي امكانات التعاون الاقتصادي بين الاردن وفلسطين واسرائيل وذلك بعد تحقيق السلام.

وقد أعد مستشار الدراسة ورقة حول الفرضيات الأساسية للدراسة والسيناريوهات الممكنة للسلام وذلك كخطوة اولى في عمل الفريق . وقام الفريق ببحثها في شهر أيار ١٩٩٤ ووافق على ما ورد فيها من فرضيات . ونوردها هنا لتوضيح آفاق العمل الذي قام به فريق الدراسة .

بناء على مبادرة من الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية وبرعاية مشتركة بينها وبين روسيا الاتحادية عقد مؤتمر السلام في مدريد في ١٩٩١/١٠/٣٠ . وبدأت عملية السلام في الشرق الأوسط في مفاوضات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف . أما المفاوضات الثنائية فقد شملت الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان مع اسرائيل في جولات متلاحقة . وقد بدأ الجانبان الأردني والفلسطيني في وفد مشترك تحت المظلة الأردنية ثم انفصلا بعد ذلك .

وفيما يتعلق بالمفاوضات متعددة الأطراف فتشارك فيها دول عديدة من المنطقة ومن باقي دول العالم ، وتتناول خمسة مواضيع ذات أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وهي : اللاجئون ، المياه ، الحد من التسلح ، البيئة والتنمية الاقتصادية . وقد اعتذرت كل من سوريا ولبنان عن المشاركة فيها بانتظار تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات الثنائية .

وقد حققت العملية السلمية خلال السنوات الثلاث منذ مؤتمر مدريد خطوات هامة على طريق حل الصراع العربي الاسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية أهمها :

١) التوقيع على اتفاق اعلان المباديء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ وذلك بعد مفاوضات سرية جرت في اوسلو واستغرقت ثمانية أشهر.

٢) التوقيع على جدول أعمال المفاوضات الثنائية بين الأردن واسرائيل في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤.

٣) الاتفاق على مذكرة تفاهم بين الاردن واسرائيل حول اعادة فتح فروع البنوك الاردنية في الضفة الغربية وقطاع غزة والتوقيع عليها في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢.

٤) التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية بين الاردن ومنظمة التحرير في عمان بتاريخ ١٩٩٤/١/٧.

٥) التوقيع على الاتفاق الأمني بين منظمة التحرير واسرائيل في القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٩.

٦) التوقيع على بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في باريس بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٩.

٧) التوقيع على اتفاقية تطبيق اعلان المباديء حول الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطيني بين منظمة التحرير واسرائيل في القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤.

٨) صدور «اعلان واشنطن» بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢٥ بعد اجتماع جلالة الملك الحسين ورئيس وزراء اسرائيل بدعوة من الرئيس كلينتون، وقد التزم الاردن واسرائيل بموجبه بإنهاء حالة الحرب والاتفاق على خطوات محددة لإقامة علاقات بينهما (*) .

(*) البنود المشار اليها بعلامة(*) اضيفت بعد صدور الجزء الأول من هذه الدراسة.

٩) توسيع صلاحيات الحكم الذاتي الفلسطيني لتشمل قطاع التعليم والصحة والسياحة في الضفة الغربية اعتبارا من ١٩٩٤/٨/٢٨(*).

١٠) التوقيع على معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل في وادي عربة وذلك في ١٩٩٤/١٠/٢٦ والتي شملت حل مسائل الحدود والأراضي والمياه والأمن وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية بين البلدين (*) .

١١) التوصل الى اتفاقية عامة للتعاون السياسي وسبع اتفاقات قطاعية بين الحكومة الأردنية والسلطة الوطنية الفلسطينية والتوقيع عليها جميعا في عمان في ١٩٩٥/١/٢٦ . وتشمل تلك الاتفاقات التعاون في مجالات الشؤون النقدية والمصرفية ، والتجارة والنقل والبريد والاتصالات والتعليم والثقافة والإعلام والشؤون الإدارية (*).

وبالإضافة الى هذه الخطوات الهامة المحددة التي تم اتخاذها من قبل الأردن ومنظمة التحرير واسرائيل في اطار المفاوضات السلمية فقد حدث بعض التقدم في المفاوضات السورية الاسرائيلية بعد أن أقرت اسرائيل بالإنسحاب في هضبة الجولان وتفكيك بعض المستوطنات وبعد أن قدمت سوريا مقترحات مقابلة بهذا الصدد . أما فيما يتعلق بالمفاوضات متعددة الأطراف والتي تعنى بقضايا رئيسية تتعلق بالتعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط فقد شهد بعضها قدرا من الحركة رغم أنها ما زالت بعيدة عن التوصل الى اتفاقات

محددة . ويبدو أن أي انجاز حقيقي فيها سيعتمد على تقدم المفاوضات الثنائية في المسارات المختلفة .

السيناريوهات الممكنة للسلام

يبدو مما ذكر أعلاه من خطوات تم اتخاذها في اطار المفوضات الثنائية أن السيناريوهات الممكنة قد انحصرت في ماهية السلام الذي يمكن أن يتحقق في المنطقة بين العرب واسرائيل ، الأمر الذي سينعكس على درجة المعاملات الإقتصادية من تجارة وسياحة وتعاون اقتصادي اقليمي . وهذا يعني أن السيناريو المستند الى حالة اللاحرب واللاسلام قد اصبح مستبعدا.

واذا كانت العملية السلمية ستؤتي ثمارها بحل الصراع العربي الاسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية فإن السيناريوهات الممكنة للسلام والآثار الاقتصادية المترتبة عليها ستعتمد على العوامل الرئيسة التالية :

١) شمولية السلام : هل سيشمل السلام جميع الدول العربية في المفاوضات الثنائية أم سيقتصر على بعضها فقط بما في ذلك الجانبان الفلسطيني والأردني ؟

وهل ستنجح المفاوضات متعددة الأطراف في تحقيق تقدم ملموس يوصل الى تعاون اقتصادي اقليمي يشمل الدول العربية في الشرق الأوسط وكذلك اسرائيل وتركيا ؟

٢) الفترة الزمنية التي ستستغرقها عملية المفاوضات ، فهل سيتم التوصل الى اتفاق سلام بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان خلال العام الحالي أم أن العملية ستستغرق فترة زمنية أطول .

٣) مدى امتداد الحل السلمي الى العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية واسرائيل بما في ذلك امكانية انهاء المقاطعة الاقتصادية العربية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية الاقليمية وتشجيع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي في المنطقة .

وعليه فان السيناريوهات الممكنة للسلام تتمثل في ما يلي :

١) سلام جزئي يقتصر على ما تم ، ممثلا في معاهدة سلام مع الاردن واتفاق حول قيام سلطة الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعدم تحقيق تقدم فعلي في المسارات الثنائية الاخرى أو ان هذا التقدم يمكن ان يستغرق مدة اطول نسبيا ، يرافق ذلك الانشغال في مشاكل تطبيق الحكم الذاتي في فلسطين .

٢) سلام شامل على جميع المسارات الثنائية يتحقق خلال مدة اقصاها نهاية عام ١٩٩٥ مع بقاء العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية واسرائيل علاقات محدودة بما في ذلك تبادل تجاري محدود وقيود على انتقال رأس المال والعمل وعدم تنفيذ مشاريع التعاون الاقليمي المطروحة في المفاوضات متعددة الأطراف .

٣) سلام شامل على جميع المسارات الثنائية وتطبيع العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية واسرائيل وتنفيذ مشاريع التعاون الاقليمي التي تثبت جدواها الاقتصادية دون أن تأخذ هذه الامكانية اطارا مؤسسيا مثل اقامة منطقة تجارة حرة او اتحاد جمركي بين دول منطقة الشرق الاوسط .

٤) أما السيناريو الرابع فيتمثل في ما جاء في السيناريو السابق بالإضافة الى ايجاد اطار مؤسسي للتعاون الاقليمي الذي يمكن أن يبدأ بين اسرائيل ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني في صورة منطقة تجارة حرة بحيث تمتد لتشمل دولا أخرى في المنطقة بما فيها الاردن .

ومن بين هذه السيناريوهات الممكنة للسلام فإن الدراسة تميل الى اعتماد سيناريو يجمع ما بين الثاني والثالث أعلاه ويقوم بالتالي على الفرضيات الأساسية التالية :

أ) إن الحل السلمي الشامل سيؤدي الى استقرار اقتصادي نسبي في المنطقة نتيجة لتسوية مصادر النزاع وتنشيط جهود التنمية في المنطقة .

ب) ان هذا الاستقرار النسبي سيجعل المنطقة بما فيها الاردن منطقة جذب انمائي سواء كان للاستثمارات العربية والأجنبية أو للتوسع في السياحة أو تنشيط التجارة الخارجية والبينية.

ج) في ظل السلام الشامل سيتم انهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل مما يفتح المجال لعقد اتفاقية تجارية بين الأردن واسرائيل على قائمة من المستوردات والصادرات بالإضافة الى اتفاقية تجارية أوسع نطاقا مع فلسطين . (وقد اعلنت دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماع وزراء خارجيتها بنيويورك في ايلول ١٩٩٤ انهاء المقاطعة غير المباشرة ، أي من الدرجتين الثانية والثالثة لإسرائيل *) .

د) ان حجم عودة النازحين الفلسطينيين الذين سيعودون فعلا للإقامة والعمل في فلسطين ، اذا حدث ذلك بشكل واسع ، سيتم تعويضه خلال العقد القادم عن طريق الزيادة السكانية الطبيعية في الأردن.

هـ) تنفيذ بعض المشاريع الإقليمية أو الثنائية وبخاصة تلك المتعلقة بالنقل والاتصالات والمناطق التجارية الحرة والبيئة والسياحة وخطوط انابيب البترول والغاز.

و) عودة نسبة من اللاجئين الفلسطينيين الى فلسطين وتعويض باقي اللاجئين والدول المضيفة لهم تعويضات مالية وعينية تساهم في تحسين ظروفهم المعيشية واستيعابهم .

ز) التعاون في مجالات التكنولوجيا الزراعية بغية الاستفادة من التقدم الذي حققته بعض دول المنطقة بالاضافة لتسهيلات التسويق الزراعي الى خارج المنطقة.

ح) المعاملة بالمثل فيما يتعلق بتشجيع السياحة والاستثمارات وتجارة الترانزيت وإمكانية إقامة صناعات كمشاريع مشتركة.

ط) إعادة فتح فروع البنوك الاردنية في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني واستمرار التعامل بالدينار الاردني لمدة ثلاثة أعوام قادمة على الأقل حيث ستبحث امكانية طرح الجنيه الفلسطيني للتداول بعد ذلك .

ي) زيادة كميات المياه المتاحة للأردن في اطار التعاون الثنائي والإقليمي المنتظر.

ك) إن عائد السلام المتمثل في نسبة الوفورات من الموارد التي كانت توجه للنفقات العسكرية سيتحقق تدريجيا وبدرجة محدودة مما يزيد من امكانات الحكومة الأردنية في توجيه قدر من الموارد لمكافحة البطالة والفقر .

ل) سيعمل الأردن على تدعيم علاقاته الإقتصادية العربية في نفس الوقت الذي يسعى لتطوير مصالحه تجاه فلسطين واسرائيل بحيث لا يكون هناك تعارض في علاقاته مع الدول العربية .

الفصل الأول

التعاون بين الأردن وفلسطين

تناولت الدراسات القطاعية في الجزء الأول من دراسة الآثار الاقتصادية للسلام على المملكة الاردنية الهاشمية العلاقات الممكنة بين الأردن وفلسطين واسرائيل في المجالات التالية :

١) العلاقات التجارية .

٢) الموارد البشرية وتشمل السكان واللاجئين ، القوى العاملة ، التعليم والتدريب ، الصحة ، والعلوم والتكنولوجيا.

٣) الخدمات وتشمل النقود والبنوك ، الاستثمار ، الانشاءات ، النقل والسياحة .

٤) الموارد الطبيعية وتشمل المياه والطاقة والبيئة .

وسنستعرض فيما يلي العلاقات الثنائية المحتملة في المجالات المذكورة بين الأردن وفلسطين ثم بين الأردن واسرائيل .

التعاون بين الأردن وفلسطين

العلاقات الاقتصادية بين الاردن وفلسطين قديمة قدم التاريخ ، وقد تكون في فترة تاريخية انشط منها في مرحلة أخرى الا انها استمرت بقدر او بآخر حتى خلال الاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. وقد شملت تلك العلاقات كافة أوجه النشاط الاقتصادي من تجارة

وخدمات وحركة سكانية ووحدة نقدية ونقد وترانزيت .

وفي ضوء اتفاق اعلان المباديء بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ، قامت السلطة الفلسطينية بمباشرة صلاحياتها في غزة واريحا . ومن المنتظر ان تمتد صلاحياتها في الحكم الذاتي الى باقي الضفة الغربية خلال المرحلة الانتقالية التي ستمتد لخمس سنوات اعتبارا من بداية تنفيذ اتفاق اعلان المباديء . وخلال هذه المرحلة سيجري التفاوض حول الوضع النهائي للضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة (والتي نسميها في هذه الدراسة فلسطين) . وسيتم خلال هذه المرحلة أيضا تسوية القضايا الصعبة العالقة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل وهي قضية القدس ، اللاجئين ، المستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، الحدود ، العلاقات مع الدول المجاورة وقضايا اخرى تهم الطرفين .

وهناك عدة اعتبارات تؤدي في مجموعها الى ضرورة الحفاظ على علاقات اقتصادية نشطة بين الاردن وفلسطين في مختلف المجالات التي سنتناولها فيما بعد .

١) فهناك اتصال ديموغرافي قوي بين البلدين وما ينتج عن ذلك من معاملات اقتصادية مثل التبادل التجاري وانتقال الاشخاص والتحويلات المالية والاستثمار وغير ذلك . وسيظل هذا الاتصال عامل ضغط قوي في البلدين لتمتين العلاقات بينهما . ونظرا لأن موضوع النازحين واللاجئين مطروح في المفاوضات ، فمن الافضل

ان يتم التنسيق بخصوصهما بين الجانبين الاردني والفلسطيني .

٢) ان الاقتصاد الاردني والفلسطيني صغير الحجم بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي ، اذ ان القيمة النقدية للناتج المحلي الاجمالي في الاردن (القوة الشرائية له أكبر من ذلك) تبلغ ١ر٤ مليار دولار بالمقارنة مع ٢ر٢ مليار دولار لفلسطين و ١ر٥٩ مليار دولار لاسرائيل . وهذا يعني ان حجم الاقتصاد الاسرائيلي يصل الى ١٤ ضعف الاقتصاد الاردني و ٢٧ ضعف الاقتصاد افلسطيني ، وبالتالي تسعة اضعاف الاقتصادين معا. ومع استحقاقات السلام التي تقضي باقامة علاقات اقتصادية نشطة بين الاردن وفلسطين واسرائيل ، يصبح من الافضل للطرفين الاردن وفلسطين توسيع دائرة التعاون الاقتصادي فيما بينهما ، والتنسيق معا في مواجهة السياسات الاقتصادية الاسرائيلية التي تستهدف بشكل او بآخر ترويج بضائعها في سوق البلدين ، واجتذاب الاستثمارات للاستفادة من القوى العاملة العربية ذات الأجر المنخفض ، ولعب دور الوسيط في التجارة استيرادا وتصديرا بين البلدين والعالم الخارجي .

٣) ان من مصلحة المملكة الاردنية الهاشمية الاستفادة من امكانات السوق الفلسطينية التي ستفتح تدريجيا أمام منتجات المملكة خاصة في مرحلة مبكرة قبل ان تقام صناعات جديدة منافسة في فلسطين . كما ان من مصلحة الأردن ان يستمر القطاع المصرفي الاردني في تقديم خدماته المصرفية في فلسطين كأنشط الجوانب

وأكثرها خبرة وتنظيما والأقدر على توفير بيئة ملائمة لنمو المصارف حديثة العهد في مأمن من خطر الاستيعاب الاسرائيلي . ومن مصلحة الاردن ايضا الحفاظ على الوحدة النقدية بين البلدين لأطول مدة ممكنة حتى لا تتحول مناطق الحكم الذاتي لجزء من منطقة الشيكل الاسرائيلي كما انه لابد من التنسيق بين السلطات النقدية في حالة قيام السلطة الفلسطينية بالإعداد لاصدار العملة الخاصة بها .

٤) ان اقامة علاقات اقتصادية قوية بين الاردن وفلسطين ستدعم العلاقات السياسية بينهما في ظروف جديدة ، كما انها في نفس الوقت سترفع الكلفة الاقتصادية مما سيكون له أثر كبير على القرار السياسي في حالة عدم الاتفاق بينهما .

ومن هذا المنطلق ، فإن آفاق التعاون بين الأردن وفلسطين يمكن ان تكون واسعة جدا لا يحدها سوى محدودية صلاحيات السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق اعلان المباديء ، ومدى التفاهم السياسي بين الاردن والسلطة الفلسطينية . وسنتناول فيما يلي عرضا قطاعيا لإمكانات التعاون بين البلدين وذلك خلال المرحلة الإنتقالية التي تمتد حتى نهاية القرن الحالي . ومع ان هذه المرحلة قصيرة نسبيا بالنظر الى تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، الا انها ستشكل نمط العلاقات المستقبلية وستحكم الى حد كبير قوتها وتفرعاتها .

وقد تم التوصل في لقاء القمة بين جلالة الملك الحسين ورئيس

السلطة الفلسطينية ياسر عرفات الذي عقد في عمان في ١٩٩٥/١/٢٦ الى اتفاقية عامة للتعاون السياسي بين البلدين وسبع اتفاقات تم التوقيع عليها جميعا وتشمل المجالات النقدية والمصرفية ، والتجارة ، والبريد والاتصادات ، والشؤون الادارية ، والتربية والتعليم ، والنقل والثقافة والاعلام . وبذلك وضعت الأسس اللازمة لتحقيق تعاون ايجابي ومستمر بين البلدين .

١ - ١ العلوم والتكنولوجيا

يشمل قطاع العلوم والتكنولوجيا الجوانب التنظيمية والمؤسسية المتعلقة بسياسات العلوم والتكنولوجيا ومراكز البحث والتطوير والجامعات والمعاهد الفنية ، بالإضافة الى حجم الانفاق على البحث والتطوير والقوى البشرية العاملة في هذا القطاع .

وقد تمكن الاردن خلال العقدين الأخيرين من تطوير قطاع العلوم والتكنولوجيا وتحقيق انجازات بارزة في هذا المجال وتنمية القوى العاملة فيه واقامة المؤسسات العلمية والفنية والجامعات ومراكز البحث والتطوير المتخصصة .

الا انه نتيجة لممارسات الاحتلال الاسرائيلي ، فان الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة لم يتمكن من تحقيق خطوات ملحوظة في هذا المجال فيما عدا اقامة الجامعات وما تحتويه من مراكز بحوث .

ومع أن امكانية الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي امر متاح في حدود الموارد المتاحة لكل بلد ، الا انه يصعب ان

يتم تطوير قدرات متميزة في هذا المجال الا في اطار قاعدة انتاجية تكنولوجية صناعية وزراعية وخدمية محلية واسعة ومتنوعة . الا انه يمكن للجانب الفلسطيني اختزال الجهد والوقت والتكلفة بالتنسيق مع الجهات المعنية في الاردن للاستفادة من الخبرات المتوفرة في هذه المجالات كما يمكنه تطوير الجوانب التكنولوجية التي ما زالت بحاجة للتطوير في الاردن من أجل دعم التكامل بين الاقتصادين وربطهما. لذا ، فان حال الاردن وفلسطين لا يزال مماثلا لحال معظم الدول النامية وهو الاعتماد على استيراد التكنولوجيا المتخصصة والاعتماد على مصادر العلوم في الدول المتقدمة . الا ان الاردن وفلسطين تتميزان بتوفر عوامل التطوير السريع وقابلية التوسع في توطين التكنولوجيا نتيجة لما تحقق من انجازات في تحضير الكوادر الوطنية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والمساهمة في تطويرها وتعميمها على مختلف قطاعات الشعب .

وقد قطعت اسرائيل شوطا أكبر في مجال العلوم والتكنولوجيا بما لديها من جامعات وقوى بشرية متخصصة ومراكز أبحاث متطورة وروابط متينة مع الجامعات ومراكز البحث والتطوير في الولايات المتحدة واوروبا الغربية . كما تخصص الحكومة الاسرائيلية والقطاع الخاص في اسرائيل نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي للانفاق على نشاط العلوم والتكنولوجيا . وقد حققت بذلك خطوات واضحة في مجالات الاتصالات والالكترونيات والزراعة وغيرها .

وفيما يلي أهم مجالات التعاون الثنائي بين الاردن وفلسطين

في قطاع العلوم والتكنولوجيا :

١) وضع وتنفيذ برامج لتبادل الخبرات والقدرات البشرية في مجال العلوم والتكنولوجيا .

٢) تبادل المنح الدراسية والبعثات في الجامعات .

٣) الاتفاق على تبادل الاساتذة والباحثين للاستفادة من اجازات التفرغ العلمي وتسهيل حالات الزمالة/الاقامة لاجراء الابحاث .

٤) تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل مشتركة في المجالات العلمية والتكنولوجية المتخصصة.

٥) عقد لقاءات مشتركة بين المؤسسات المختصة والعاملين فيها لتبادل الرأي حول الجوانب المؤسسية لمنظومة العلوم والتكنولوجيا وتفاعلها مع العملية التنموية.

٦) بناء قاعدة معلوماتية حديثة للامكانات العلمية والتكنولوجية في البلدين وتبادل تلك المعلومات .

٧) التعاون في تطوير صناعة تكنولوجيا البرمجيات وأجهزة الحاسوب والاتصالات .

٨) التعاون في إجراء البحوث العلمية والتكنولوجية المشتركة خاصة في المجالات ذات الأولوية في البلدين وتبادل نتائج البحوث المنجزة في الجامعات والمراكز البحثية.

٩) تبادل المعلومات حول خبرة البلدين في القطاعين العام والخاص لادارة التكنولوجيا بما في ذلك نقلها واستيعابها وتطويرها بالاضافة الى الامور المتعلقة بالتفاوض والتعاقد التكنولوجي ومنح الرخص والامتيازات وبراءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية .

٢ - ١ التعليم والتدريب

يعتبر التعليم والتدريب من أهم عناصر تنمية الموارد البشرية. وتتفاوت فرص التعليم والتدريب ومستوياتها ونوعيتها بين البلدان الثلاثة الاردن وفلسطين واسرائيل . وتعتبر الخدمات التعليمية والتدريبية خدمات عالية الكلفة نسبيا لأنها تتعامل مع اعداد كبيرة من المواطنين وتتطلب تسهيلات ومرافق مكلفة. كما ان الاستثمار في التعليم والتدريب استثمار طويل المدى مما يستوجب ايلاء العناية اللازمة للتخطيط السليم والتقييم المستمر.

وقد انشئت عام ١٩٧٦ مؤسسة التدريب المهني التي توفر البرامج التدريبية من خلال المراكز التابعة لها في مختلف أنحاء المملكة . وطبق الاردن منذ عام ١٩٨٧ مشروع التطوير التربوي الذي عولجت من خلاله جميع عناصر التربية والتعليم.

أما في فلسطين فقد تأثر التعليم والتدريب سلبا بممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، علما بأن النظام التعليمي في

الضفة الغربية ظل مرتبطا من النواحي الفنية بنظيره في الاردن ، بينما بقي النظام التعليمي في قطاع غزة مرتبطا بنظيره في مصر .

أما في اسرائيل ، فلديها نظام تعليمي متطور وبخاصة في المجالات العلمية والتقنية .

ونظرا للارتباط التاريخي بين النظام التعليمي في الاردن وفي مناطق الحكم الذاتي في فلسطين وتقارب الثقافة والقيم الاجتماعية في البلدين ، فانه يصبح من الضروري الحفاظ على استمرارية التعاون فيما بينهما في مختلف جوانب النظام التعليمي والتدريبي مع الاخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية في تطوير نظام تعليمي واحد في فلسطين وطموحاتها في جعل ذلك النظام عنصرا من عناصر الوحدة الوطنية .

ومن المتوقع ان يتأثر التعاون في مجالي التعليم والتدريب بالعلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين واحتمالات تطورها مستقبليا . ويصدق هذا على جميع اوجه العلاقات بينهما ، الا ان مدى استفادة الجانب الفلسطيني من خبرة الاردن وتجاربه قد تكون أكثر وضوحا في مجالي التعليم والتدريب بالمقارنة مع المجالات الاخرى . وفيما يلي أهم أوجه التعاون في التعليم والتدريب :

١) التعاون بين الاردن وفلسطين في تطبيق المناهج والكتب الاردنية في المدى المتوسط بحيث يستمر ذلك في الضفة الغربية كما يطبق ايضا في قطاع غزة . ويمكن للسلطة الفلسطينية ان تدخل ما تراه من تعديلات في الكتب المدرسية للعلوم الاجتماعية بالاتفاق مع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عن طريق اصدار مطبوعات مستقلة تطبع وتوزع على الطلبة كاضافات لمادة الكتب المستخدمة .

٢) التعاون في المرحلة اللاحقة للفترة الانتقالية على اعتماد مناهج وكتب مدرسية موحدة وذلك بالاتفاق على القيام بمجهود مشترك لمراجعة المناهج والكتب الحالية وادخال التعديلات التي يتفق الطرفان عليها .

٣) تقديم الدعم والمساعدة والخبرات الفنية الاردنية لتطوير القدرات الفلسطينية في مجال المناهج والكتب المدرسية وبخاصة فيما يتعلق بالتقنيات التربوية والتقييم والتطوير.

٤) التعاون بين الجهات المسؤولة في البلدين في عقد الامتحانات العامة وبخاصة امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة والامتحان الشامل لدبلوم كليات المجتمع ووضع الاسئلة وتصحيح الاوراق واستخراج النتائج واصدار الشهادات ومعادلتها بما يضمن الاعتراف بالشهادات

الصادرة عن السلطة الفلسطينية .

٥) تقديم الخبرات الفنية الاردنية لتطوير القدرات الفلسطينية في مجال التقويم التربوي وادارة الامتحانات وحوسبتها ودراسة اقتصادياتها .

٦) التعاون في تطبيق نظام متكامل للتعليم والتدريب المهني في فلسطين وذلك باعتماد المناهج والكتب المدرسية المهنية الاردنية التي يجري تدريسها حاليا في المدارس الثانوية المهنية في الضفة الغربية .

٧) تقديم المساعدة الفنية من قبل الاردن لاقامة مؤسسة للتدريب المهني في فلسطين وما سيتبعها من مراكز تدريب مهني تطبق نظام التلمذة الصناعية من ناحية والتدريب في المركز من ناحية اخرى في مختلف المهن التي يحتاجها سوق العمل .

٨) التعاون بين البلدين في تطوير نظام لتصنيف المهن وتوصيفها وتقييم مستوى الاداء ووضع المواد التدريبية بموجب ذلك وتنظيم العمل المهني ، وهي مهام قامت بها مؤسسة التدريب المهني ووزارة التربية والتعليم في الاردن .

٩) تقديم المعونة الفنية من الاردن لفلسطين في اقامة معهد للصحة والسلامة المهنية يتولى عقد دورات متخصصة

لمشرفي السلامة في الشركات الصناعية والانتاجية الفلسطينية .

١٠) التعاون بين الجامعات في البلدين وبخاصة فيما يتعلق باستحداث وتطوير برامج الدراسات العليا والتنسيق في مجالات البحوث العلمية وتنفيذ برامج جامعية جديدة في مجالات لا تتوفر حاليا في بعض الجامعات كالعلوم الطبية ، وتبادل الهيئات التدريسية وغيرها .

١١) التعاون في اعداد المعلمين وتأهيلهم سواء معلمي التعليم الأساسي في فلسطين او المعلمين المهنيين .

١٢) المساعدة في انشاء برامج خاصة في فلسطين لتدريب المعلمين أثناء الخدمة لرفع كفاءتهم وتحسين ادائهم .

١٣) التعاون في مجال معادلة الشهادات والدرجات العلمية وتصديقها دون الحاجة لأي تصديق من مستشار ثقافي او سفارة كما هو الحال بين الاردن والدول العربية الاخرى .

٢ - ١ القوى العاملة

هناك مجموعة من الخصائص المشتركة في قطاع القوى العاملة في الاردن وفلسطين . فكلا البلدين يعاني من ارتفاع معدل النمو السكاني وما يتبع ذلك من ارتفاع معدل زيادة القوى العاملة وعدد الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة . وفي نفس

الوقت ، فان نسبة كبيرة من السكان هي في عمر يقل عن ١٥ سنة ، كما ان معدل مشاركة القوى العاملة ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي منخفض حتى بالمقارنة مع المعدل المتوسط للدول النامية . ويؤدي هذا كله الى ارتفاع معدل الإعالة والضغط المتزايد على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والاسكان .

وقد اعتمد البلدان على تصدير القوى العاملة للدول المجاورة للعمل فيها للاستفادة من فرق الاجور الواسع ومن فرص العمل المتاحة . وهكذا كان اتجاه القوى العاملة في البلدين يميل للانتقال الى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي وبحجم اقل نحو الهجرة الى الولايات المتحدة واوروبا .

وقد أدت هذه الحركة في اوجها في السبعينات وحتى منتصف الثمانينات الى القضاء على البطالة في البلدين من ناحية والى رفد اقتصاديهما بالعملات الاجنبية بمبالغ كبيرة حيث مكنت التحويلات العمالية من تخفيف العجز في الميزان التجاري لكل من الاردن وفلسطين . واسهمت تلك التحويلات كذلك في تمويل مشاريع استثمارية كثيرة في قطاعات الاسكان والعقار والصناعة والزراعة والتجارة وغيرها .

ونظرا للقيود التي فرضتها اسرائيل على انتقال القوى العاملة بشكل عام ، فقد اتجه العمال الفلسطينيون للعمل في اسرائيل

خاصة في ظل ضعف مجالات وفرص العمل الاخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد وصل عدد العمال الفلسطينيين اقصاه قبل فرض سياسة الاغلاق الاسرائيلي في النصف الاول من عام ١٩٩٣ ، حيث قدر عددهم بحوالي ١٢٠ الف عامل فلسطيني يعمل في قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي . وشكلت اجورهم حوالي ثلث قيمة الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة .

وكان لأزمة الخليج الثانية والظروف السياسية التي اوجدتها أثر سلبي على انتقال القوى العاملة من الاردن وفلسطين الى دول مجلس التعاون الخليجي ، اذ عاد نتيجة تلك الحرب ٣٠٠ الف شخص من الكويت ودول الخليج الاخرى الى الاردن وما يقارب خمسين الف شخص اضطروا للعودة الى فلسطين . وحتى بعد ذلك ، تراجع طلب دول مجلس التعاون الخليجي على القوى العاملة الاردنية والفلسطينية وجرى احلال عمالة آسيوية وعربية أخرى محلها .

وقد ادت هذه العوامل ، وعوامل اخرى الى ارتفاع حدة البطالة في الاردن حيث وصلت عام ١٩٩٤ الى ١٥٪ وفي فلسطين لأكثر من ذلك كثيرا . وقد بدأت الازمة بالانفراج في نهاية عام ١٩٩٤ وبداية ١٩٩٥. وقد كانت مجموعة من العوامل خلف هذا الانفراج بالاضافة للعامل السياسي . فقد ثبت ان العمالة الاردنية والفلسطينية ذات اداء متطور من ناحية وان نسبة الانفاق من الرواتب في مناطق التشغيل والاقامة لدى هذه الفئة أعلى

بكثير من الفئات العمالية القادمة من بلاد اخرى .

وبينما يعاني قطاع القوى العاملة الاردني من تلك البطالة فانه يعتمد في الاعمال اليدوية وقليلة المهارة على العمالة الوافدة من مصر وسوريا ودول اخرى حيث بلغ عدد العمال الوافدين ما يزيد عن ٢٠٠ الف عامل . وهذا مؤشر واضح على العوامل السلوكية التي تؤثر في اختيار مجالات العمل وفي تدني الاجور لدى تلك الفئة وبالتالي تفضيل البطالة ، وتشير كذلك لعدم التناسق بين العرض والطلب في سوق العمل الاردني .

وقد تمكن الاردن خلال السنوات الماضية من بناء المؤسسات المهتمة بإدارة وتنظيم ورعاية القوى العاملة بما في ذلك تلك الموظفة في القطاع الخاص . ونذكر هنا ما وضعته وزارة العمل والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ومؤسسة التدريب المهني ومعهد الصحة والسلامة العمالية وما يتبعها من تشريعات عمالية مناسبة . وبالمقارنة ، فان فلسطين تفتقر الى معظم هذه المؤسسات وما تتطلبه من اطار تشريعي اذ لا تزال في بداياتها الاولى او غير موجودة . وفي هذا مجال واسع للتعاون بين البلدين .

وينتظر ان ينتج عن اتفاقات السلام المعقودة بين كل من الاردن وفلسطين مع اسرائيل انتقال للقوى العاملة الاردنية نتيجة لعودة النازحين . يضاف الى ذلك الفوارق الكبيرة في

مستويات الاجور التي ستعمل على حفز بعض القوى العاملة للانتقال والعمل في فلسطين واسرائيل اذا سمح لتلك الحركة ان تأخذ مجراها وفقا لقوى السوق .

وفيما يلي أهم مجالات التعاون بين الاردن وفلسطين في قطاع القوى العاملة :

١) التوصل الى اتفاق بين البلدين لتنظيم انتقال وتشغيل القوى العاملة فيما بينهما على غرار الاتفاقات المعقودة بين الاردن ودول اخرى مثل مصر . ويراعى في الاتفاق العمالي ضمان حرية كافية لانتقال القوى العاملة بين البلدين وتبادل المعلومات حول سوق العمل فيهما والاتفاق على تسوية حقوق العمال المتعلقة بالضمان الاجتماعي .

٢) تقديم الخبرات الاردنية اللازمة لمساعدة السلطة الفلسطينية في اقامة مؤسسات العمل الرئيسة مثل مؤسسة الضمان الاجتماعي ومؤسسة التدريب المهني ومعهد الصحة والسلامة العمالية ، والمساعدة في تدريب الكوادر التي ستعمل في ادارة تلك المؤسسات .

٣) تبادل الخبرة والتشاور في وضع البرامج المناسبة لمكافحة البطالة في البلدين خاصة وانه من المتوقع ان تستمر تلك المشكلة فيهما لسنوات قادمة .

٤) التعاون في تشغيل عدد مناسب من القوى العاملة الاردنية

والفلسطينية في المشاريع الاقليمية والمشتركة التي ينتظر ان تقام في المرحلة القادمة .

٥) العمل على تنظيم عودة النازحين دون ارباك كبير لسوق العمل في الاردن او في فلسطين .

٦) تبادل الخبرة في برامج التأهيل واعادة تدريب القوى العاملة التي لم تعمل في القطاع الخاص في البلدين بما يمكنها من التكيف مع اوضاع سوق العمل واكتساب المهارات اللازمة لتمكينها من المشاركة في النشاط الاقتصادي والحصول على دخل مقبول .

٤-١ اللاجئون والسكان

شهدت المنطقة حركة انتقال سكاني كبيرة نسبيا . فمنذ بداية هذا القرن والهجرة اليهودية مستمرة بهدف اقامة دولة اسرائيل . وكان من نتائج حرب عام ١٩٤٨ تهجير الشعب الفلسطيني الى الدول العربية المجاورة ونشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين . كما ادت حرب ١٩٦٧ وما تلاها من ممارسات اسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة الى هجرة اخرى تمثلت في مئات الآلاف من النازحين الذين كان جزء منهم من اللاجئين . وكان من آثار ازمة وحرب الخليج الثانية ان اضطر حوالي ٣٠٠ الف شخص اردني للعودة من الكويت وبعض دول الخليج الاخرى . وهكذا استقبل الاردن ثلاث موجات سكانية

كبيرة خلال فترة زمنية تقل عن خمسة عقود .

وقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٩٤ ثلاثة ملايين شخص ، يقيم ٤٠٪ منهم في الاردن . هذا بالاضافة الى ٤٥٠ الف نازح و ٣٠٠ الف شخص عائد من الخليج . وقد تشكل حجم الاقتصاد الاردني وما تقدمه الحكومة من خدمات وفق الحجم السكاني الذي يضم هذا العدد من اللاجئين والنازحين والعائدين.

وقد وردت قضية النازحين واللاجئين في اتفاقية اعلان المبادئ وفي معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل . كما ان موضوع اللاجئين قيد البحث في احدى لجان المباحثات متعددة الاطراف .

وقد نصت المادة الخامسة من اتفاق اعلان المبادئ على ان يتم بحث قضية اللاجئين ضمن مفاوضات الوضع الدائم والتي ستبدأ «في وقت لا يتجاوز بداية السنة الثالثة للمرحلة الانتقالية» . أما بالنسبة لموضوع النازحين فقد نصت المادة ١٢ من الاتفاق على تشكيل لجنة رباعية تضم الاردن ومصر وفلسطين واسرائيل لبحث «اساليب دخول الاشخاص المرحّلين عن الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧» اي النازحين .

وتشمل المادة ٨ من معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل موضوعي النازحين واللاجئين . ويسعى الطرفان بموجبها الى التخفيف من حدة المشاكل الانسانية الناجمة عن النزاع في

الشرق الاوسط وتسوية تلك المشاكل بمقتضى أحكام القانون الدولي التي تشمل قرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة للامم المتحدة . ومن هذا المنطلق ، فقد اتفق الطرفان على تسوية موضوع النازحين من خلال اللجنة الرباعية المذكورة اعلاه . أما موضوع اللاجئين فستتم تسويته ضمن اطار المجموعة متعددة الاطراف حول اللاجئين وفي مفاوضات اخرى تكون مقترنة ومتزامنة مع المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم للمناطق الفلسطينية . واتفق على جانب آخر لتسوية المشاكل الانسانية المذكورة «من خلال تطبيق برامج الامم المتحدة المتفق عليها ، بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطنيهم» .

وهناك اربعة ابعاد رئيسة لتسوية موضوعي النازحين واللاجئين :

١) ان البدائل المتاحة لتسوية كل موضوع مختلفة ، فهي بالنسبة للنازحين اتاحة وتنظيم العودة لمن يرغب منهم الى الضفة الغربية وقطاع غزة او السماح لمن لا يرغب في الاستمرار بالاقامة في الاردن . أما بالنسبة للاجئين فهي العودة لاسرائيل او التعويض عليهم كأشخاص ومقابل ممتلكاتهم التي استولت عليها اسرائيل . ويتضمن بديل التعويض استمرار اللاجئين في دول المنطقة خارج اسرائيل واستيعابهم وتوطينهم وتخصيص مساعدات مالية دولية لتأهيل بعض المخيمات التي يقيمون فيها حاليا ولبناء

مشاريع اسكانية لهم . كما يتضمن ايضا تقديم المساعدات المالية للدول المضيفة للاجئين لتمكينها من مقابلة التكيف الاقتصادي لاستيعابهم بصورة كاملة .

٢) ان تسوية موضوعي النازحين واللاجئين تنطوي على حركة وتثبيت عدد كبير من السكان بالنسبة لسكان الدول المعنية، وسيكون لذلك آثار كبيرة على الاوضاع الاقتصادية وسوق العمل والنواحي الأمنية ووضع الخدمات الأساسية للدول سواء كانت مستقبلة او مرسلة لهذه الحركة السكانية. وهذا يستوجب تعاونا اقليميا ودوليا في اجراء التسوية وحل ما يستتبعها من مشاكل انسانية واقتصادية ، كما يتطلب ايضا التدرج زمنيا في عملية التسوية وتنظيمها لكي يتم تجنب الاضطرابات الاقتصادية الممكنة الحدوث .

٣) سيترك للنازح او اللاجئ ان يختار بنفسه واحدا من البدائل المتاحة أمامه ، وهذا يفترض انه لن يتعرض لقبول قرار خارج عن ارادته ، مع العلم بأن لكل دولة موقفها تجاه تسوية هذين الموضوعين . وقد تضمنت معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل نصا في البند السادس من المادة الثانية يقضي بعدم السماح بالتحركات السكانية القسرية التي قد تؤثر سلبا على الطرف الآخر .

٤) ان البدائل المتاحة للعودة والانتقال يمكن ان تقتصر على

موضوع الاقامة والجنسية او الاقامة فقط مع الاحتفاظ بالجنسية. وينطبق هذا بشكل محدد على النازحين واللاجئين الذين يحملون الجنسية الاردنية . وهذا يعني ان يتم التنسيق بين دول المنطقة فيما يتعلق بأمور الجنسية والاقامة والملكية بحيث يمكن تجنب ما قد ينشأ من خلافات بين الدول حول هذه الجوانب من التسوية ومن مصاعب للاشخاص المعنيين في انتقالهم والتصرف في ممتلكاتهم وتشغيلها .

وفيما يلي مجالات التعاون بين الاردن وفلسطين في موضوع السكان واللاجئين :

١) وضع تصور مشترك حول عودة النازحين من الاردن الى فلسطين بحيث تكون العودة بناء على رغبة النازح نفسه مع الحفاظ على ممتلكاته وان تتم العودة بصورة تدريجية لا تحدث خللا اقتصاديا في الاردن ولا ارباكا في فلسطين .

٢) بحث موضوعي الجنسية والاقامة والتنسيق فيما يتعلق بالاجراءات التي سيتخذها كل طرف تجاه النازحين واللاجئين العائدين بما يجعل من تلك العودة وسيلة اضافية لتوثيق علاقات البلدين . ويمكن ان يتم ذلك عن طريق عدة بدائل منها السماح بازدواج الجنسية كمرحلة اولى تسبق الاتفاق على تحديد العلاقات السياسية بين البلدين .

٣) التقدم بطلب مشترك الى الامم المتحدة بأن تواصل وكالة الغوث (الاونروا) انشطتها وخدماتها الى ان تتم تسوية مشكلة اللاجئين في المنطقة وبصورة كاملة .

٤) التعاون في توفير البيانات والاحصاءات المتعلقة بأوضاع النازحين واللاجئين ووضع الدراسات المتعلقة بالبدائل الممكنة لمعالجة قضاياهم وبيان آثارها الاقتصادية المنتظرة .

٥) العمل على ان يدعم كل جانب الجانب الآخر في أن يحل موضوعا النازحين واللاجئين وفقا للقرارات الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٧ والجمعية العامة للامم المتحدة وبخاصة قرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

٦) العمل سويا على ان تشمل المساعدات المقدمة لحل مشكلة النازحين واللاجئين تعويضات للحكومة الاردنية والسلطة الفلسطينية لتمكينهما من التكيف مع الاوضاع الاقتصادية الناتجة عن ذلك الحل بما يشمل اشغال التأهيل وتحسين البنية التحتية للمخيمات وبناء مشاريع اسكانية جديدة وتحمل كلفة الخدمات التعليمية والصحية عندما تنقطع خدمات وكالة الغوث مستقبلا . ويمكن وضع دراسة مشتركة حول الكلفة الاقتصادية لمختلف البدائل المتوقعة .

٥-١ القطاع الصحي

يبلغ عدد سكان الاردن ١ر٤ مليون شخص حسب تعداد عام ١٩٩٤، أما سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فيزيد عن مليوني شخص . اما عدد سكان اسرائيل فيبلغ ٢ر٥ مليون شخص منهم حوالي المليون من اصول غير يهودية .

وقد تحسنت الخدمات الصحية في الاردن خلال العقود الثلاثة الاخيرة ، فارتفع متوسط عمر الفرد وانخفض معدل الوفيات بما في ذلك وفيات الاطفال . ونتيجة للتعليم والتحضر وعمل المرأة انخفض معدل الخصوبة . ومع ذلك فقد بقي معدل النمو السكاني عاليا بالمقارنة مع الدول النامية . وقد تحسنت مؤشرات العناية الصحية متمثلة في عدد الاطباء وعدد اسرة المستشفيات وعدد الممرضات بالنسبة لعدد السكان . واستثمر القطاع الخاص في بناء وادارة المستشفيات والعيادات المتخصصة بما يكمل الخدمات الصحية الحكومية المدنية والعسكرية . واصبح القطاع الصحي في الاردن من القطاعات التي ترفد الاردن بالعملة الصعبة نتيجة لاقبال المرضى من الدول الاخرى والمجاورة للعلاج في المستشفيات الاردنية . كما ارتفع معدل الانفاق السنوي على الخدمات الصحية للفرد في الاردن .

وبعد ان كان الاردن يعتمد كليا على الادوية المستوردة تمكن من

تنمية الصناعة الدوائية محليا وذلك بقيام عدد من شركات القطاع الخاص التي تنتج الادوية وفق مواصفات دولية وتوفر جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلية ، كما تضيف الى دخل الاردن من العملة الصعبة نتيجة التصدير لاسواق خارجية .

وقد ادت الممارسات الاسرائيلية تجاه القطاع الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة الى قصور ملحوظ بالمقارنة مع احتياجات المواطنين المتزايدة خاصة نتيجة للزيادة السكانية العالية وبسبب كثرة الاصابات الناتجة عن الانتفاضة . وهكذا تراجعت المؤشرات الصحية في فلسطين بالمقارنة مع نفس المؤشرات في الاردن وفي اسرائيل .

وبالمقابل ، فان مؤشرات الخدمات الصحية للسكان في اسرائيل قد وصلت الى مستويات افضل مما هي عليه في الاردن ، واذا اقتصر الحديث على السكان اليهود فان متوسط عمر الفرد او معدل وفيات الاطفال او الزيادة السكانية او الانفاق على القطاع الصحي بالنسبة للفرد ، قد بلغ مستويات تقارب مثيلاتها في الدول الصناعية .

وفيما يلي اهم مجالات التعاون بين الاردن وفلسطين في القطاع الصحي :

١) تقديم الخبرة الاردنية في بناء الاطار المؤسسي والتشريعي في فلسطين للدوائر والاجهزة المعنية في القطاع الصحي

بالاضافة لذلك تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في هذا القطاع .

٢) تبادل المعلومات حول الامراض السارية في كل من البلدين ووضع البرامج المشتركة لمكافحتها .

٣) التعاون بين الجامعات الاردنية والفلسطينية في اقامة كليات للطب والتمريض واستقبال الطلبة الذين يرغبون في دراسة التخصصات المتوفرة في الجامعات الاردنية في المجال الصحي .

٤) تشجيع الاستثمارات الاردنية والعربية والاجنبية للاستثمار في القطاع الصحي في فلسطين بما في ذلك بناء المستشفيات والعيادات المتخصصة .

٥) العمل على ارساء دعائم صناعة دوائية في المناطق الفلسطينية ومن ثم التعاون بين الصناعات الدوائية في البلدين في مجالات تبادل الخبرة وفي البحث والتطوير والتنسيق في التصدير للخارج .

٦) توفير الخدمات الصحية الاردنية لمواطني المناطق الفلسطينية في المجالات والتخصصات غير المتوفرة في تلك المناطق .

٦-١ الاستثمار وتدفق رأس المال

شهد الاردن في السنوات الأخيرة وبخاصة عام ١٩٩٤ نشاطا استثماريا ملحوظا تمثل في قفزة كبيرة في عدد الشركات الجديدة المسجلة وفي تزايد حجم الاستثمار الخاص الذي تركز في قطاع الانشاءات وفي القطاع الصناعي . وقد تجاوزت قيمة الاصدارات الاولية من اسهم الشركات الجديدة او زيادة رأس مال الشركات القائمة مبلغ ٤٠٠ مليون دينار خلال عام ١٩٩٤ . وظلت الحكومة الاردنية تخصص جزءا من انفاقها العام للاستثمار في مشاريع البنية التحتية.

وبالرغم من تزايد دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية اقتصادات الدول النامية عن طريق توسيع القاعدة الانتاجية وبخاصة في الصناعة وتنويع الصادرات ونقل التكنولوجيا واساليب الادارة الحديثة ، الا ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا زالت متدنية في الاردن وفي المنطقة بشكل عام . وقد ادت مجموعة من العوامل الى ضآلة دور الاستثمار الاجنبي المباشر اهمها عدم استقرار المنطقة وصغر حجم السوق وتفتت الاسواق المجاورة وبعض المعوقات التي لا زالت حتى وقت قريب موجودة في التشريعات والاجراءات الخاصة بالاستثمار .

لذلك ، فان الاردن يعمل حاليا على مراجعة التشريعات الخاصة بالاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية ، كما أعاد النظر في

الاجراءات الخاصة بطلبات الاستثمار حين انشأ مؤخرا نافذة استثمارية لتلقي طلبات المستثمرين ومتابعتها لدى الوزارات والدوائر المعنية كي لا تقوم اية صعوبات او عوائق امام المستثمرين تحد من طموحاتهم .

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة كان أثر الاحتلال الاسرائيلي أكثر شدة في ما يتعلق بتدهور مناخ الاستثمار وانخفاض حجمه سواء كان عاما او خاصا . ولم يعد امر التشريعات الخاصة بالاستثمار واضحة ، هذا بالاضافة الى الممارسات التي حدّت من اقبال المستثمرين المحليين ، ناهيك عن المستثمرين الاجانب.

ورغم قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على اجتذاب الاستثمار الاجنبي بشكل أكبر من قدرة الاقتصاد الاردني الا ان جو عدم الاستقرار في المنطقة ومظاهر الانتفاضة كانت عوامل تؤثر بقوة في تحجيم الاستثمار الاجنبي المباشر حتى بالنسبة لاسرائيل .

ومن المتوقع ان ينتج عن السلام والاستقرار في المنطقة عوائد اقتصادية قد لا تبدو اهميتها في الاجل القصير ولكنها ستتضح في الاجل المتوسط والطويل . وستأخذ العوائد الاقتصادية صورا عديدة اهمها :

١) تزايد النشاط الاقتصادي في المنطقة ونمو العلاقات التجارية بين دولها مما سيرفع من معدلات النمو في الدخل

القومي لتلك الدول .

٢) من المتوقع ان تكون للسلام آثارا مباشرة في تخفيض الانفاق على الاغراض العسكرية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ، مما سيحرر نسبة أكبر من الموارد لاستخدامها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣) زيادة جاذبية دول المنطقة وبالتالي اهميتها النسبية بين مناطق العالم في استقبالها للتدفقات الرأسمالية من الخارج على شكل استثمارات أجنبية مباشرة . كما أن تحسين البيئة الاستثمارية سيحفز القطاع الخاص في كل بلد على توجيه مزيد من استثماراته محليا .

٤) زيادة تدفق رأس المال للمنطقة على شكل تخفيضات في حجم المديونية الخارجية ومساعدات انمائية وقروض ، هذا بالاضافة الى التعويضات المالية المتعلقة بالانتقال السكاني وتسوية قضية اللاجئين .

٥) تنفيذ المشاريع المشتركة والافادة من اوجه التكامل بين اقتصادات المنطقة في ظل اقتصادات أكثر انفتاحا على بعضها البعض وعلى العالم وتكامل الانشطة السياحية .

ومع ان العوائد الاقتصادية لا تزال محدودة الزخم في المرحلة المبكرة للسلام الجزئي ، الا ان تباشير هذه العوائد قد بدأت حيث تم تخفيض أكثر من ٨٠٠ مليون دولار من الديون الخارجية

للاردن والالتزام بمبلغ ٢٫٤ مليار دولار للسلطة الفلسطينية خلال خمس سنوات ، ومساعدات مالية تصل للاردن . هذا التدفق كله بالاضافة الى تحسين البيئة الاستثمارية المحلية سيرفع من اهمية الاستثمار في تنشيط الاقتصادات المعنية ، علما بأن حاجة الاردن وفلسطين الى مساعدات مالية وتدفقات رأسمالية تفوق الوعود والالتزامات التي تمت لغاية الآن .

وفيما يلي اهم مجالات التعاون بين الاردن وفلسطين في تشجيع الاستثمار والتدفقات الرأسمالية القادمة :

١) تقديم الخبرة الفنية والادارية والتنظيمية من الاردن لاصدار قانون باقامة سوق مالي في فلسطين لتداول الاسهم والسندات وادارة السوق بكفاءة وفعالية وتدريب الكوادر التي ستعمل فيه.

٢) مساعدة السلطة الفلسطينية في وضع التشريعات الاستثمارية وتطبيق الاجراءات المتعلقة بطلبات الاستثمار .

٣) تقديم الخبرة الفنية والادارية في اقامة وادارة المدن الصناعية في قطاع غزة والضفة الغربية وادارة المناطق الحرة والتعاون في اقامة المناطق الحرة المشتركة في وادي الاردن لتكون نقطة اجتذاب للاستثمار والنشاط الاقتصادي المشترك .

٤) التنسيق والتعاون بين الاردن وفلسطين في تسويق المشاريع المشتركة بغرض الحصول على التمويل اللازم من

الخارج بما في ذلك من الصناديق والبنوك العربية والدولية القائمة وبنك تنمية الشرق الاوسط المزمع انشاؤه .

٥) تحرير انتقال رأس المال وتدفقه بين البلدين دون أي قيود نقدية او ادارية .

٧ - ١ العلاقات التجارية

تلعب التجارة الخارجية دورا بارزا في كل من الاقتصاد الاردني والاقتصاد الفلسطيني ، اذ تبلغ اهمية التجارة الخارجية من استيراد وتصدير ٨٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي للاردن و ٦٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي لفلسطين . ونظرا لضيق القاعدة الانتاجية المحلية وندرة الموارد الطبيعية المستغلة ، فان الميزان التجاري لكل من البلدين يعاني من عجز مزمن وكبير يبلغ ٤١٪ من الناتج المحلي الاجمالي للاردن و ٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي لفلسطين .

وبينما تتنوع مستوردات البلدين بين سلع غذائية واستهلاكية ومواد خام ومعدات وملابس وغيرها ، فان التركيب السلعي لصادراتهما مركز في عدد محدود من السلع . وعليه ، فان من اهم اهداف التجارة الخارجية في البلدين العمل على تشجيع التصدير لتخفيف العجز الكبير في الميزان التجاري والعمل على تشجيع التصدير لتخفيف العجز الكبير في الميزان التجاري والعمل على تنويع الصادرات لتشمل سلعا صناعية

استهلاكية . ويتطلب هذا وضع انظمة حديثة للادخال المؤقت واسترداد الرسوم الجمركية على الصادرات وانشاء المناطق الحرة والغاء قيود العملة الاجنبية وتحسين جودة المنتجات والترويج لها في الاسواق الخارجية وتوفير التمويل اللازم لعمليات التصدير .

ويعاني قطاع التجارة الخارجية لفلسطين من الاحتواء نتيجة للسياسات والممارسات التي طبقها الاحتلال الاسرائيلي على حركة الاستيراد والتصدير المتعلقة بالمناطق الفلسطينية المحتلة. فقد فرضت اسرائيل اتحادا جمركيا على تلك المناطق منذ عام ١٩٦٧ ، ومنعت دخول السلع من الدول العربية بما فيها الاردن الا في حدود ضيقة جدا . وبذلك ، فان ٩٠٪ من استيراد فلسطين يتم من اسرائيل او من خلالها ، كما ان ٧٣٪ من صادراتها تتجه لاسرائيل . وفي هذا تركيز مفروض لابد من التخلص منه تدريجيا بتنشيط حركة التبادل التجاري بين فلسطين والدول العربية المجاورة وباقي دول العالم . اذن ، في نفس الوقت الذي يسعى فيه الاقتصاد الفلسطيني لتوسيع علاقاته التجارية الخارجية مع الدول الاخرى (غير اسرائيل) ، فان هناك مصلحة مشتركة للاردن وفلسطين في توسيع تجارتهما البينية بعد ان خفت القيود الاسرائيلية المفروضة على التجارة في المناطق الفلسطينية .

وقد بدا واضحا توجه المملكة نحو دعم التجارة مع المناطق

الفلسطينية حيث لم يفرض الاردن اي قيود جمركية على مستورداته من فلسطين ولكنه اضطر لاتخاذ بعض الاجراءات الادارية للتخفيف من قيمة العجز في ميزانه التجاري تجاهها وحماية بعض منتجات الخضروات والفواكه في مواسم معينة ولضمان التقيد بقواعد واجراءات المقاطعة العربية لاسرائيل . وقد استمر العجز في الميزان التجاري الاردني تجاه فلسطين علما بأن حجم التداول التجاري قد تراجع في السنوات الاخيرة من ٩ر١٣٣ مليون دولار عام ١٩٨٢ الى ٤٧ مليون دولار عام ١٩٩٢. وكان هذا العجز ضروريا لتزويد فلسطين بالدينار الاردني العملة القانونية والمستخدمة فعلا هناك .

وكان الاردن معبرا لحركة تجارة الترانزيت بين فلسطين والدول العربية والاسلامية المجاورة ، وبخاصة صادرات الحمضيات والمنتجات الفلسطينية الاخرى الى الدول العربية الخليجية والعراق وايران . وفي ظل اتفاقات السلام ، يتوقع ان تنشط تجارة الترانزيت هذه برا عبر الاردن بما فيه مصلحة الاقتصادين الاردني والفلسطيني .

وبالاضافة الى ضرورة التخلص من الهيمنة والقيود التي فرضتها اسرائيل على عمليات التجارة الخارجية لفلسطين ان كانت تصديرا ام استيرادا ، فان هناك حاجة لتوفير التسهيلات والانظمة اللازمة لانطلاق نشاط التجارة الخارجية مثل مرافق التخزين والنقل ومراقبة النوعية والتعبئة والخدمات المصرفية

والتأمين وغيرها من تسهيلات ضرورية للنشاط التجاري . هذا بالاضافة الى توسيع القاعدة الانتاجية في انتاج السلع كثيفة العمال كالملابس والاحذية والآلات الزراعية والاحجار والرخام والتوسع في انتاج الادوية والزيوت النباتية والسجائر مما يقلل من المستوردات من هذه السلع ويقدم فائضا للتصدير .

وقد توصل الجانبان الاردني والفلسطيني بتاريخ ١٩٩٥/١/٧الى اتفاق اقتصادي شمل العلاقات النقدية والمصرفية والتجارية والسياحية وتبادل القوى العاملة والاستثمار والزراعة ومشاريع البنية التحتية . وجاء الاتفاق ضمن مباديء عامة تحتاج الى تفصيل وفق برامج عمل تنفيذية في كل مجال من المجالات المذكورة اعلاه . وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية فقد تضمن الاتفاق ما يلي :

١) انشاء لجنة مشتركة لتشجيع التبادل التجاري للمنتجات الوطنية الزراعية والصناعية بين البلدين واتخاذ الاجراءات الضرورية لتحقيق ما يلي :

أ) رفع مستوى حجم التبادل التجاري بين البلدين الى اقصى حد ممكن ويتم ذلك طبقا لاتفاق لاحق .

ب) انشاء منطقة حرة مشتركة في وادي الاردن لاغراض تجارة الترانزيت والصناعة والاستثمارات المشتركة .

٢) يقوم الجانبان خلال المرحلة الانتقالية بتسهيل حركة التجارة

الفلسطينية والنقل والتخزين والشحن لاغراض اعادة تصدير السلع الفلسطينية الى الدول العربية وبقية انحاء العالم .

٣) اعادة بناء جسر الامير عبدالله وتشغيله بالاتفاق بين الجانبين الاردني والفلسطيني وذلك لتسهيل استيعاب حركة عبور الاشخاص والسلع والمركبات ، ويدرس الجانبان امكانية اقامة جسور اخرى لتسهيل عمليات النقل والعبور.

وتم التفاوض في شهر ايار ١٩٩٤ بين الجانبين الاردني والفلسطيني والتوصل الى مشروع برنامج عمل للتبادل التجاري والشؤون النقدية والمصرفية والسياحية الا انه بسبب الخلاف حول الدينار الاردني والاشراف على فروع البنوك الاردنية لم يتم التوقيع على المشروع المذكور . وقد تضمن مشروع برنامج العمل بنودا عملية وتنفيذية تتعلق بالتبادل التجاري اهمها :

١) تأكيد الالتزام والاستمرار بالعمل بمبدأ التجارة الحرة لانتقال السلع والخدمات ذات المنشأ الوطني بينهما وفي اطار القوانين والاتفاقات الثنائية والدولية التي يرتبط بها كل منهما وعدم استيفاء اية رسوم جمركية او رسوم استيراد او ضرائب اخرى باستثناء ماهو مفروض على المنتجات المحلية ، ومنح الافضلية لمنتجات كل منهما عند

الاستيراد من الطرف الآخر .

٢) اعتماد شهادة المنشأ الصادرة عن الجهات المختصة لدى كل جانب لغايات انتقال السلع والخدمات بينهما .

٣) ونظرا لأهمية تجارة الترانزيت للجانبين ، فقد اتفق على اتخاذ الاجراءات الضرورية لغايات تسهيل وتنظيم حركة النقل والترانزيت بما فيها استخدام المناطق الحرة لغايات التخزين والتصنيع والاستثمار .

٤) الشروع باجراء الدراسات لانشاء منطقة حركة مشتركة في الاغوار لغايات تخزين وتصنيع وتسويق البضائع المختلفة وبخاصة الانتاج الزراعي لدى الجانبين .

٥) يتم تنظيم تأمين احتياجات الجانب الفلسطيني من المشتقات النفطية من الاردن ويتم تنظيم توريد هذه المشتقات وكمياتها وشروطها ورسومها بموجب اتفاقية خاصة تعقد بين الجانبين . كما يتم تنظيم تأمين احتياجات الجانب الفلسطيني من مادتي الاسمنت وحديد البناء بترتيبات مماثلة .

٦) تشكيل لجنة اردنية فلسطينية دائمة مشتركة متخصصة للتجارة والتعرفة الجمركية تتولى بحث الجوانب التفصيلية والعملية والتطبيقية لغايات تنفيذ البرنامج وتسهيل انسياب السلع والخدمات بين الجانبين بما في ذلك

تقديم الكوادر والخبرات اللازمة .

وفتح بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الموقع في باريس بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٩ الباب امام توسيع التجارة بين فلسطين والاردن وذلك بالسماح للسلطة الفلسطينية باستيراد عدد من السلع الواردة في القوائم المرفقة بالبروتوكول من الاردن وذلك ضمن الكميات التي يتفق عليها في اللجنة الفلسطنية الاسرائيلية المشتركة . وتقوم اللجنة بتحديد تلك الكميات آخذة في الاعتبار حجم احتياجات الفلسطينيين لها . وللسلطة الفلسطينية كامل الصلاحية في تحديد الرسوم الجمركية على تلك السلع وكذلك الضرائب والرسوم الاخرى واجراءات رخص الاستيراد وما يتعلق بالمواصفات والمقاييس .

ومن السلع التي يمكن ان يصدرها الاردن الى فلسطين في نطاق البروتوكول الاقتصادي الاسمنت وحديد البناء وافران الغاز والدفايات واجهزة التلفزيون والاسمدة والزيوت النباتية والسجاد والثلاجات والواح الزجاج والواح الالمنيوم والمنسوجات والجميد والاغنام الحية ومشتقات البترول . ويمكن بالاضافة الى هذه القائمة زيادة كميات السلع المذكورة لدى عرض الموضوع على اللجنة المشتركة والحصول على موافقتها .

وفيما يلي اهم مجالات التعاون الثنائي بين الأردن وفلسطين

في قطاع التبادل التجاري :

١) من مصلحة البلدين اتخاذ الاجراءات اللازمة للتوقيع على برنامج عمل للتبادل التجاري وفق الاسس التي تم التوصل اليها في المفاوضات السابقة وبخاصة في شهر ايلول ١٩٩٤ . وقد نص ذلك البرنامج على اهم مجالات التعاون الثنائي في التجارة من حيث اعتماد مبدأ التجارة الحرة وشهادة المنشأ وتسهيل تجارة الترانزيت ودراسة انشاء منطقة حرة مشتركة وتشكيل لجنة دائمة للتجارة والتعرفة الجمركية بين الجانبين .

٢) تشكيل اللجنة الدائمة المشتركة للتجارة والتعرفة الجمركية وعقد اجتماعاتها في اقرب وقت ممكن بعد توقيع برنامج العمل وذلك لتقوم بالاتفاق على السلع التي تدخل في التجارة بين البلدين واسلوب تسوية المدفوعات والجهات التي ستقوم باصدار شهادات المنشأ واجراءات العبور على الجسور والنقل بين البلدين .

٣) ان يقوم كل جانب بوضع قائمة للسلع التي يرغب في تصديرها للجانب الآخر علما بأنه باستطاعة فلسطين ان تستورد سلعا اردنية واردة في القوائم المشار اليها سابقا بدون رسوم جمركية . اما السلع الاخرى فيمكن تصديرها الى فلسطين على ان تخضع للتعرفة الجمركية المطبقة في

اسرائيل وهي منخفضة جدا على أي حال .

وفي المقابل يستورد الاردن السلع الفلسطينية دون اي رسوم جمركية وفقا لما جاء في مشروع برنامج العمل .

٤) ان يسمح للشاحنات من اي من البلدين بالنقل فيما بينهما وفق اتفاق خاص بذلك ، ويسري هذا على تجارة الترانزيت .

٥) ان يدرس الجانبان امكانية الاستيراد عن طريق ميناء العقبة للسلع المتجهة لفلسطين وعن طريق غزة للسلع المتجهة عن طريق البحر المتوسط الى الاردن .

٦) اقامة منطقة تجارة حرة على الجانب الاردني من وادي الاردن وذلك لتشجيع انشطة الاستثمار والانتاج والتخزين والتبادل التجاري بين البلدين من ناحية وبينهما وبين الدول الاخرى من ناحية اخرى .

٧) تزويد الجانب الفلسطيني بالخبرات الاردنية في مجال الجمارك واحصاءات التجارة الخارجية والمعاينة والتقييم الجمركي والمواصفات والمقاييس ، وتزويده كذلك بنسخ من النماذج المستخدمة في الاردن للاسترشاد بها عند طباعة النماذج الفلسطينية ، والاتفاق على تدريب الكوادر الفلسطينية المعينة حديثا في الوزارات والدوائر المختصة بالاستيراد والتصدير والجمارك في الاردن .

٨-١ القطاع النقدي والمصرفي

ساد في الاردن وفلسطين نظام نقدي ومصرفي موحد الى عام ١٩٤٨ حيث صدر الجنيه الفلسطيني عام ١٩٢٧ وكان نقدا قانونيا في البلدين . واستمر استخدام الجنيه الفلسطيني في الاردن حتى ١٩٥٠/٩/٣٠ حين استبدل بالدينار الاردني الذي اصدره مجلس النقد الاردني . واستمرت الوحدة النقدية والمصرفية بين الضفتين في المملكة الاردنية الهاشمية حتى حرب حزيران ١٩٦٧ ، بينما ادخل الجنيه المصري للتداول في قطاع غزة بعد عام ١٩٤٨ .

وشهد الاردن خلال العقود الاربعة الاخيرة تطورا كبيرا في نظامه النقدي والمصرفي . اذ بدأ البنك المركزي اعماله ليخلف مجلس النقد الاردني عام ١٩٦٤. وتأسست بنوك محلية عديدة بالاضافة الى بنوك اجنبية توسعت في فروعها في كافة انحاء الاردن . كما اكتمل النظام المصرفي والمالي باقامة مؤسسات الاقراض المتخصصة وبنوك الاستثمار وسوق عمان المالي وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية ومكاتب الصرافة . ولتنظيم اعمالها جميعا صدرت القوانين والانظمة والتعليمات الخاصة بذلك . وقام النظام المصرفي والنقدي في الاردن بتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني للائتمان ولتمويل الانشطة المختلفة وتوفير السيولة اللازمة . وقد تمكن بفعل الاجراءات التصحيحية من تجاوز ازمة تخفيض قيمة الدينار عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ وازمة تدهور عدد من المصارف العاملة في الاردن .

واختلفت صورة النظام النقدي والمصرفي في المناطق الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، حين اغلقت اسرائيل جميع فروع البنوك الاردنية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة واستولت على موجوداتها النقدية وامرت باغلاقها وفتحت المجال للبنوك الاسرائيلية لتحل محلها . وقد فشلت تجربة البنوك الاسرائيلية وظلت الاراضي الفلسطينية المحتلة دون نظام مصرفي الى ان سمحت في الثمانينات لبنك فلسطين باستئناف عمله في قطاع غزة ولبنك القاهرة – عمان باعادة فتح فروعه في الضفة الغربية .

وقد سمحت اسرائيل للدينار الاردني بأن يستمر نقدا قانونيا متداولا الى جانب الشيكل ، كما سمحت للجنيه المصري كذلك في قطاع غزة . وبسبب تقلب تلك العملات ظل الدينار الاردني هو النقد المفضل في التعامل وبصورة خاصة كوحدة للحساب ومخزن للقيمة .

وقد وقع الاردن بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢ مذكرة تفاهم مع اسرائيل تقضي باعادة فتح فروع البنوك الاردنية وعددها ٣١ فرعا في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بالتنسيق بين البنك المركزي الاردني وبنك اسرائيل . وقد عملت هذه البنوك على اعادة فتح معظم فروعها تدريجيا خلال عام ١٩٩٤ . كما افتتحت بنوك فلسطينية محلية تجارية واستثمارية .

وورد في المادة الرابعة من بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين منظمة التحرير واسرائيل الموقع في باريس في ١٩٩٤/٤/٢٩ الاتفاق

على اقامة سلطة النقد الفلسطينية التي ستتولى القيام بجميع وظائف البنك المركزي المعتادة فيما عدا اصدار العملة . ويستمر بحث هذه الوظيفة الاخيرة في حين يبقى الدينار الاردني والشيكل الاسرائيلي عملتي تداول قانونيتين .

وبتاريخ ١٩٩٥/١/٧ تم التوقيع على الاتفاق الاقتصادي الاردني الفلسطيني الذي وضع مباديء عامة حول مختلف العلاقات الاقتصادية بين البلدين . وفي المجال النقدي والمصرفي تضمن الاتفاق ما يلي :

١) اعادة فتح فروع البنوك الاردنية التي اغلقت عام ١٩٦٧ وان يكون البنك المركزي الاردني الجهة المعتمدة من قبل الطرفين من اجل تنظيم اعادة فتح هذه الفروع والمراقبة على اعمالها والاشراف عليها حسب القوانين والانظمة والتعليمات الاردنية النافذة بالتعاون مع الهيئة الفلسطينية المختصة والتي يجري تزويدها بتقارير عن سير اعمال هذه الفروع . ويستمر العمل بموجب هذا الاتفاق الى حين قيام السلطة النقدية الفلسطينية .

٢) انشاء لجنة فنية مشتركة تجتمع بشكل منتظم من أجل التعاون في رسم وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية والمحافظة على الاستقرار النقدي خلال المرحلة الانتقالية الفلسطينية والى حين قيام السلطة النقدية

المركزية الفلسطينية .

٣) يستمر استخدام الدينار الاردني عملة التداول في فلسطين الى حين اصدار النقد الفلسطيني ويجري استخدام عملات عربية وعالمية اخرى خلال المرحلة الانتقالية في ضوء الحاجات الاقتصادية .

٤) التعاون في دراسة انشاء بنوك متخصصة في المجالات التنموية المختلفة والمشاركة فيها وحسب ما تراه اللجنة مناسبا.

وقد أكد برنامج العمل الذي تم التوصل اليه مبدئيا بين الجانبين الاردني والفلسطيني في ١٩٩٤/٥/١٥ ولم يوقع على ما جاء في الاتفاق المذكور فيما يتعلق بالتعاون النقدي والمصرفي . وحدد البرنامج بعض الاجراءات العملية التي اضافت نقاط جديدة الى الاتفاق واهمها :

١) أن يقوم الجانبان قبل اصدار العملة الفلسطينية بوضع الترتيبات المناسبة بما يحفظ مصلحة الطرفين خاصة وان اي قرار مفاجيء سيؤثر على قيمة الدينار الاردني في سوق الصرف وسيواجه البنك المركزي الاردني بضرورة تسديد قيمة النقد الاردني المتداول في فلسطين بالعملات الاجنبية .

٢) ان تباشر اللجنة النقدية والمصرفية المشتركة مهامها .

٣) التعاون في انشاء السلطة النقدية الفلسطينية . وقد بديء مؤخرا بانشاء تلك السلطة وذلك بتعيين محافظا لها .

وفي المقابل يوجد في اسرائيل نظام نقدي ومصرفي متطور يشرف عليه بنك اسرائيل . ويعتبر الشيكل الاسرائيلي عملة التداول القانونية ، وقد تعرض في السابق لتخفيضات متتالية ، كما ان قوته الشرائية قد انخفضت ايضا بسبب ارتفاع معدل التضخم في الثمانينات . وقد بلغ معدل التضخم لعام ١٩٩٤ (٥ر١٤٪) .

وهناك مصلحة مشتركة لتحقيق تعاون وتنسيق قوي بين الاردن وفلسطين في المجالين النقدي والمصرفي . اذ ان اعادة فتح فروع البنوك الاردنية يمثل توسعا لتلك البنوك في سوق اضافي هو السوق الفلسطيني . وفي نفس الوقت فهي تضع اساسا منتظما وموثوقا به لنظام مصرفي في فلسطين يوفر الائتمان لتوسع النشاط الاقتصادي ويعبيء المدخرات المحلية ويوجهها للاستثمارات المجدية ويوظف عددا من العاملين . كما ان هذه الفروع واستخدام الدينار الاردني ستسهل من التبادل التجاري والمعاملات الاقتصادية الاخرى بين البلدين .

وفيما يلي أهم مجالات التعاون بين الاردن وفلسطين في الشؤون النقدية والمصرفية :

١) التنسيق بين البنك المركزي الاردني وسلطة النقد الفلسطينية في الاشراف على فروع البنوك الاردنية في

فلسطين ومراقبة اعمالها لضمان حسن سيرها وحرصا على مصالح المودعين والمساهمين فيها .

٢) تشكيل اللجنة النقدية والمصرفية المشتركة وعقد اجتماعاتها ووضع شروط عملها بالاتفاق بين الجانبين .

٣) تقديم الخبرة الفنية الاردنية وبخاصة من قبل البنك المركزي الاردني في تأسيس سلطة النقد الفلسطينية وتزويدها بالتشريعات المصرفية والنماذج المستخدمة لمتابعة اعمال البنوك ومراقبتها وادارة حسابات الحكومة ومؤسسات القطاع العام وادارة الاحتياطيات من العملات الاجنبية وتطوير دائرة مختصة للابحاث والدراسات .

٤) تقديم الخبرة الفنية والادارية لاقامة سوق مالي في فلسطين لتداول الاسهم والسندات .

٥) التشاور بين الجانبين حول اصدار عملة فلسطينية وتحديد سعر صرفها الرسمي واستبدال الدينار الاردني تدريجيا وحسب خطة يتفق عليها مسبقا لما فيه من حماية لمدخرات المواطنين في فلسطين ولقيمة الدينار الاردني من الهبوط . ويفضل ان لا يتم اصدار عملة فلسطينية الا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية بحيث تتضح صورة العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين وتتمكن سلطة النقد الفلسطينية من اتقان مهامها العديدة ذات الاولوية في مراقبة البوك

وادارة حسابات الحكومة وادارة احتياطيات السلطة الفلسطينية قبل العمل على اصدار العملة .

٦) الاتفاق على ان يقوم احد البنوك الاردنية ذات الفروع في الضفة الغربية وقطاع غزة ببعض المهام المصرفية لسلطة النقد الفلسطينية وذلك بصورة مؤقتة الى حين اكتمال استعدادات السلطة للقيام بذلك . وقد تم هذا الترتيب في الاردن في بداية انشاء البنك المركزي الاردني وذلك بالاتفاق مع البنك العثماني في ذلك الوقت .

٩-١ قطاع الانشاءات

يمثل قطاع الانشاءات نشاطا هاما في الاقتصاد الاردني بما يشتمل عليه من تشييد مبان سكنية وغير سكنية كالمباني التجارية والصناعية والسياحية ومشاريع البنية التحتية ، وما يرتبط بذلك من مواد البناء المنتجة محليا والمستوردة كالاسمنت وحديد البناء وغيرها . ويسهم هذا القطاع بنسبة ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي كما يشغل ستين الف عامل ٤٠٪ منهم من العمالة الوافدة .

ويتأثر نشاط قطاع الانشاءات بعوامل محلية واخرى اقليمية . فهو يواكب النمو في النشاط الاقتصادي بصفة عامة وكذلك الزيادة في عدد السكان ، كما يتأثر اقليميا بالتحويلات المالية التي يرسلها العاملون الاردنيون في الخارج وبالحركات السكانية التي كان آخرها عودة ٣٠٠ الف اردني من الكويت وبعض دول الخليج على اثر ازمة

الخليج الثانية .

ومن الجوانب الايجابية الاخرى لهذا القطاع انه ظل متجاوبا مع الطلب المحلي على المساكن فلم تحدث ازمات اسكان حادة كما في بعض الدول العربية والنامية ، وان ذلك قد اعتمد بشكل رئيسي على استثمارات القطاع الخاص في السكن المتوسط والعالي . وقد اقامت الحكومة مشاريع اسكان لمحدودي الدخل وذوي الدخل الثابت من الموظفين . ويسهم بنك الاسكان في تقديم التمويل اللازم لمشاريع الاسكان الفردية والتجارية .

ويتفاعل قطاع الانشاءات مع النشاط الاقتصادي الكلي . وهكذا فقد تأثر سلبيا في الضفة الغربية وقطاع غزة بالممارسات الاسرائيلية من مصادرة للاراضي واقامة المستعمرات الاستيطانية عليها وهدم البيوت وعدم اعطاء الرخص لاقامة الجديد منها او صيانة القديم وضآلة الانفاق على المنشآت العامة. وهكذا تراجع قطاع الانشاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة بالمقارنة بما كان يمكن ان يكون عليه لو انتهى الاحتلال الاسرائيلي .

وقد قفز نشاط الانشاءات في السنوات الثلاث الاخيرة في الاردن بدرجة لم يشهد لها مثيل لغايات الاسكان او لأغراض صناعية وتجارية . وبذلك تم استيعاب العائدين من الخليج في ظل ارتفاع معتدل في الايجارات . كما ان تنفيذ تلك المشاريع قد اعتمد على شركات مقاولات محلية ومواد بناء يتم صنع معظمها محليا مما

ضاعف اثر هذا القطاع واكد دوره .

ومع السلام يتوقع ان ينشط قطاع الانشاءات وبخاصة في المجالات التالية :

١) التوسع الاستثماري في المشاريع الصناعية والسياحية في الاردن بالاضافة الى المشاريع السكنية .

٢) نشاط الانشاءات في فلسطين حيث يقدر ان هناك حاجة لحوالي (٢٥٠) الف مسكن خلال السنوات الست القادمة ، وكذلك اقامة مشاريع البنية التحتية .

٣) اقامة المشاريع المشتركة ثنائيا او بين عدد من دول المنطقة ، بما في ذلك مشاريع تنمية اخدود وادي الاردن واقامة منطقة حرة مشتركة .

٤) تطوير وتأهيل مخيمات اللاجئين الذين يتوقع ان لا يختاروا العودة وذلك عندما يتم الاتفاق على البدائل التي ستتخذ لمعالجة قضيتهم .

وفيما يلي اهم مجالات التعاون بين الاردن وفلسطين في قطاع الانشاءات :

١) التعاون في تنمية صناعة المواد اللازمة للبناء وبخاصة في فلسطين بما في ذلك اقامة مصنع للاسمنت في الضفة الغربية .

٢) تشجيع التبادل التجاري بين البلدين في الاسمنت وحديد البناء والمواد الاخرى اللازمة للانشاءات .

٣) فتح الباب امام شركات المقاولات الاردنية للمنافسة في تنفيذ مشاريع الانشاءات في فلسطين وبالعكس .

٤) العمل على تخفيف الآثار الضاغطة على قطاع الاسكان التي يمكن ان تنتج عن عودة النازحين او انتقال اللاجئين .

٥) تبادل المعلومات حول البرامج المستقبلية لتطوير وتأهيل مخيمات اللاجئين لتصبح مدنا دائمة تتوفر فيها الخدمات الاساسية بشكل افضل .

٦) عدم اعطاء تنفيذ المشاريع الثنائية والاقليمية لشركات اجنبية على اساس «تسليم المفتاح» ، بل العمل على مشاركة شركات محلية وفنيين من البلدين في عمليات التنفيذ .

١٠-١ قطاع السياحة

تشهد السياحة العالمية نموا كبيرا ومتواصلا منذ الحرب العالمية الثانية. وقد بلغ عدد السياح في العالم عام ١٩٩٣ما يقارب ٥٠٠ مليون سائح وايرادات السياحة ٣٠٤ مليار دولار. وتتركز السياحة العالمية في القارتين الاوروبية والامريكية اللتين تشكلان أكثر من ٨٠٪ من النشاط السياحي العالمي . ونظرا لحالة عدم الاستقرار والحروب والاضطرابات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط ، فان اهميتها

النسبية في السياحة العالمية قد تضاءلت وذلك بالرغم مما لديها من مواقع سياحية واثرية وتاريخية فريدة وموقعها المتوسط ومناخها المعتدل . وتشكل منطقة الشرق الاوسط حاليا حوالي ٢٪ من النشاط السياحي العالمي .

وقد تأثرت السياحة بالرغم من اهميتها للاقتصاد الاردني بحالة عدم الاستقرار في المنطقة التي كان آخرها ازمة الخليج الثانية . ومع ذلك فان دخل السياحة من ايرادات العملة الاجنبية يصل الى ١٣٪ من جملة الايرادات في ميزان المدفوعات، ويشكل دخل السياحة حوالي ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، كما يوظف حوالي ٣٪ من القوى العاملة الاردنية .

وقد سيطرت اسرائيل على نشاط السياحة الفلسطيني بعد عام ١٩٦٧ وما يشتمل عليه من سياحة دينية تتمثل في زيارة الاماكن المقدسة . وبلغ عدد السياح القادمين لاسرائيل عام ١٩٩٢ ١ر٥ مليون سائح كما وصل ايراد السياحة ١ر٩ مليار دولار . وبذلك فان قطاع السياحة في اسرائيل قد توسع في نشاطه من حيث عدد الغرف في الفنادق والمواقع السياحية التي تم تطويرها وبرامج الترويج والتسويق والنقل والخدمات السياحية الاخرى .

وهناك مؤشرات الى ان التوصل الى تسوية سلمية شاملة في المنطقة سينعش النشاط السياحي في الاردن وفلسطين واسرائيل خاصة في ظل تعاون اقليمي عادل . ولكي يحقق الاردن أكبر فائدة

ممكنة من الطلب السياحي المتوقع ، لابد من تنفيذ استراتيجية لتنمية النشاط السياحي وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك . وقد تم بلورة عناصر محددة لاستراتيجية تنمية قطاع السياحة بما في ذلك :

١) تطوير المواقع السياحية وتوفير الخدمات الاساسية اللازمة لها وبخاصة مدينة البتراء واقامة مشاريع البنية التحتية التي ستسهل التعامل مع أعداد كبيرة من السياح .

٢) اقامة الفنادق الجديدة وبخاصة في البتراء وعمان والبحر الميت والعقبة ورفع مستوى الخدمة في الفنادق الحالية بما في ذلك الطعام والشراب .

٣) رفع كفاءة العاملين في القطاع السياحي من موظفي الفنادق والأدلاء السياحيين وتوفير فرص التدريب الجيدة وتطوير برامج الكلية الفندقية ونقل الاشراف عليها وادارتها من وزارة التربية والتعليم الى قطاع السياحة .

٤) تحسين مستوى النقل السياحي الجوي والبري وتطوير امكاناته المادية والبشرية .

٥) وضع وتنفيذ برامج للتسويق السياحي في الاسواق الرئيسية للاردن في اوروبا وامريكا .

٦) تطوير الصناعات السياحية لاجتذاب المزيد من السياح وزيادة الدخل السياحي في الاردن .

وقد نص اتفاق اعلان المباديء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطيني على ان قطاع السياحة هو واحد من المجالات الخمسة التي سيتم نقل الصلاحيات المختصة به الى السلطة الفلسطينية . واتفق على ان يتعاون الطرفان في اطار برامج التنمية الاقليمية على وضع خطة سياحية اقليمية . كما ورد فصل خاص بالسياحة في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ينص على قيام سلطة السياحة الفلسطينية بصلاحيات واسعة تشمل ترخيص وتسجيل وتصنيف والاشراف على الخدمات والمواقع والصناعات السياحية ، وتطوير السياحة داخليا وخارجيا ، وتنمية الموارد والمواقع السياحية الفلسطينية . وتشمل مجالات التعاون بين الجانبين حسب ما ورد في البروتوكول ما يلي :

١) ان يسمح كل طرف للحافلات ووسائط النقل السياحي الاخرى المرخصة لدى الطرف الآخر بعبور منطقة الطرف الآخر لغايات السياحة .

٢) ان يسمح لشركات السياحة المرخصة الوصول الى الاماكن السياحية لدى الطرف الآخر وبدون أي تمييز وان ترتب رحلات سياحية تشمل المواقع لدى الطرف الآخر .

٣) تشكيل لجنة فرعية للسياحة لبحث تنفيذ هذه المادة وامكانات تطوير السياحة لصالح الطرفين .

وتضمنت معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل مواد تتعلق

بالسياحة منها المادة (١٧) التي يؤكد الطرفان فيها رغبتهما لتعزيز التعاون فيما بينهما في حقل السياحة والعمل على التوصل الى اتفاق ثنائي لتسهيل وتشجيع السياحة المتبادلة والسياحة من الدول الاخرى . كما تضمنت نصوصا اخرى لتسهيل النقل عبر المعابر الحدودية وفتح المجال الجوي امام حركة الطيران في البلدين والسماح بنقل البضائع العائدة لكل طرف عبر موانئ الطرف الآخر وتنفيذ مشاريع سياحية في خليج العقبة ووادي الاردن والحفاظ على المواقع الاثرية من التلوث .

وقد نص الاتفاق الاقتصادي بين الاردن وفلسطين الموقع في ١٩٩٥/١/٧ على «انشاء مشروعات سياحية مشتركة في المناطق السياحية والتعاون في تنظيم الرحلات السياحية الجماعية وتشجيع وتطوير الصناعات السياحية والترويج لها ودراسة امكانية انشاء شركة نقل سياحية مشتركة» . كما تضمن برنامج العمل المقترح بين الجانبين بندا خاصا بالسياحة اتفق فيه على ما يلي :

١) تشجيع وتحفيز القطاع الخاص لاستئناف نشاطه السياحي بين البلدين من خلال التعاون في تنظيم الرحلات السياحية الجماعية وتسهيل انتقال السياح عبر الجسور .

٢) الترويج السياحي المشترك وتطوير الصناعات السياحية واعطاء الحوافز للاستثمارات السياحية المشتركة .

٣) تشكيل لجنة سياحية مشتركة لوضع برنامج عمل يتم تنفيذه

بالتعاون والتنسيق بين الجانبين .

وفيما يلي اهم مجالات التعاون بين الاردن وفلسطين في القطاع السياحي :

١) تشجيع انتقال الاشخاص بين البلدين لغايات السياحة والسفر وانتقال الباصات السياحية ووسائل النقل الاخرى المرخصة لدى كل منهما .

٢) التعاون في مجال تدريب وتأهيل العاملين في الفنادق والادلاء وقطاع السياحة بشكل عام .

٣) تشجيع استثمارات القطاع الخاص على اقامة المشاريع السياحية المشتركة كالفنادق ووسائل النقل السياحي وتنمية الصناعات السياحية .

٤) التسويق السياحي المشترك في المنطقة وفي الخارج واعداد الكتب الارشادية والأدلة السياحية للمواقع الموجودة في البلدين.

٥) تقديم الخبرة الفنية الاردنية في وضع التشريعات السياحية المناسبة للسلطة الفلسطينية .

١١ - ١ قطاع النقل

يعتبر قطاع النقل من القطاعات الخدمية الرئيسة لكل اقتصاد حديث فهو وسيلة نقل الاشخاص والبضائع للعمل والانتاج والاسواق والسفر وغير ذلك من أغراض عديدة . ويشمل وسائط النقل البرية والجوية والبحرية والسكك الحديدية . وتقارب مساهمة قطاع النقل ١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن .

ويتوقع مع عملية السلام ان يتأثر قطاع النقل كثيرا ، ومن الآثار المنتظرة :

١) زيادة درجة التنافس بين وسائط النقل المتماثلة في الاردن واسرائيل سواء كان ذلك بين الشاحنات او شركات الطيران او المطارات او الموانيء البحرية .

٢) زيادة الطلب على خدمة النقل نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي في المنطقة وذلك في ضوء نمو القطاع السياحي والانشاءات والمشاريع المشتركة وكثافة انتقال الاشخاص بين الاردن وفلسطين .

٣) عقد اتفاقات نقل تنظم حركة النقل بين الدول المعنية بما في ذلك الاردن وفلسطين واسرائيل وفتح طرق ومعابر لم تكن تشهد حركة عليها طيلة العقود الخمسة السابقة .

ويمتاز موقع الاردن بكونه حلقة وصل برية وجوية في المنطقة

سواء كانت الحركة شمالا جنوبا او غربا شرقا وبالعكس . ومع توقع زيادة حركة النقل ، يصبح من الضروري تطوير وتحديث وسائط النقل المختلفة في الاردن وبخاصة :

١) تحديث اسطول الشاحنات الذي يمتلك القطاع الخاص ٨٠٪ منه والذي اصبح متقادما اذ ان ٦٠٪ من الاسطول الحالي يزيد عمره عن ١٥ سنة . وتشجيعا لعملية التحديث قررت الحكومة في ١٩٩٤/١١/١٣ اعفاء الشاحنات من الرسوم الجمركية .

٢) اعادة هيكلة الملكية الاردنية بما يضمن لها استقرارا ماليا افضل وتوسيع وتحديث اسطولها من الطائرات بما يشمل طائرات قصيرة المدى لغايات الخطوط القصيرة في المنطقة.

٣) صيانة مطار الملكة علياء الدولي ومطار العقبة وتحسين التسهيلات فيهما لاستقبال اعداد أكبر من المسافرين ولمنافسة مطار بن غوريون الذي تسعى اسرائيل ان يصبح مطارا مركزيا اقليميا في المنطقة .

٤) مد خطوط سكك حديدية من النوع العريض تربط الاردن بالدول المجاورة وتستكمل شبكة خطوط السكة الحديد القائمة . اذ ان سكة الحديد الحالية في الاردن من النوع الضيق ولا تتفق بذلك مع الخطوط القائمة في سوريا والعراق والسعودية واسرائيل .

وقد نص الاتفاق الاقتصادي بين الاردن وفلسطين على ان يقوم الجانبان بتسهيل حركة التجارة الفلسطينية والنقل والتخزين والشحن لأغراض اعادة تصدير السلع الفلسطينية الى الدول العربية وبقية انحاء العالم . كما تضمن ايضا اتفاق الطرفين على اعادة بناء جسر الامير عبدالله بالتزامن مع توسيع وتطوير الجسور الاخرى ، ويدرس الجانبان امكانية اقامة جسور اخرى لتسهيل عمليات النقل والعبور .

كما تضمنت معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل ثلاث مواد متعلقة بالنقل هي المادة (١٣) النقل والطرق ، والمادة (١٤) حرية الملاحة والوصول الى الموانيء والمادة (١٥) الطيران المدني . وقد اتفق الطرفان بموجب هذه المواد على ما يلي :

١) ان يسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقلهم بحرية الحركة في اراضيه وفقا للقواعد المطبقة على مواطني الدول الاخرى ووسائل نقلهم . ولن يفرض اي طرف ضرائب تمييزية او قيود على حرية الحركة على الاشخاص ووسائل النقل من اراضيه الى اراضي الطرف الآخر .

٢) فتح واقامة طرق ونقاط عبور بين بلديهما بما في ذلك اقامة اتصالات برية واتصالات بالسكك الحديدية بينهما .

٣) التفاوض بشأن اتفاقيات النقل المتبادل في المجالات السابقة وغيرها مثل المشاريع المشتركة والامان على الطرق

(المروري) ومعايير النقل وترخيص المركبات والممرات البرية وشحن البضائع والحمولات والقضايا المتعلقة بالارصاد الجوية .

٤) التفاوض لاقامة طريق سريع يربط الاردن ومصر واسرائيل بالقرب من ايلات .

٥) يعترف كل طرف بحق سفن الطرف الآخر بالمرور البحري في مياهه الاقليمية وفقا لقواعد القانون الدولي .

٦) يمنح كل طرف لسفن الطرف الآخر وحمولاتها منفذا عاديا الى موانئه ، وكذلك الى السفن والبضائع المتجهة الى الطرف الآخر او التي تأتي منه وذلك وفقا للشروط المطبقة عادة على سفن وبضائع الدول الاخرى .

٧) التفاوض حول افتتاح ممر جوي بين البلدين والعمل على الوصول الى اتفاقية نقل مدني بينهما .

وفيما يلي اهم مجالات التعاون بين الاردن وفلسطين في قطاع النقل :

١) توفير الخبرة الفنية الاردنية في مختلف مرافق النقل المختلفة للسلطة الفلسطينية التي تحتاج الى بناء الاطر المؤسسية والتشريعية والكوادر المدربة لتنظيم مرافق النقل البري والجوي والبحري وسكك الحديد .

٢) الاتفاق على التفاصيل التنفيذية لنقل وعبور الاشخاص والبضائع بين البلدين بما في ذلك تنظيم مستندات الشحن ودفاتر المرور ورخص السير ورخص القيادة والخدمات المرافقة للنقل البري والجوي والبحري .

٣) الاستفادة من مطاري الملكة علياء والعقبة لغايات السفر والشحن من والى فلسطين الى ان يتم بناء مطارين في غزة واريحا وتشغيل مطار قلنديا لصالح السلطة الفلسطينية .

٤) تحديث وتطوير المعابر بين البلدين سواء بالنسبة للجسور القائمة حاليا او اقامة جسور اخرى .

٥) بحث ترتيبات استيراد البضائع الاردنية وتصديرها من والى اوروبا عن طريق ميناء غزة واستيراد وتصدير البضائع من والى الشرق الاقصى الى قطاع غزة عن طريق ميناء العقبة.

١٢ - ١ قطاع الموارد الطبيعية

تتناول الموارد الطبيعية الارض والمياه ومصادر الطاقة وما يرتبط بها جميعا من جوانب بيئية . وينال موضوع الموارد الطبيعية أهمية بالغة في المفاوضات الجارية ومايتبعها من معاهدات واتفاقات. اذ تعاني دول المنطقة وبخاصة الاردن وفلسطين واسرائيل من اختلال التوازن بين السكان والموارد الطبيعية نتيجة للنمو السكاني المرتفع والهجرات السكانية المتلاحقة . ويتضح هذا الاختلال في شحة

المياه والعجز المائي الحالي والمستقبلي ، وفي قلة الاراضي الصالحة للزراعة وبخاصة المروية منها ، وفي الاعتماد شبه الكامل على استيراد مصادر الطاقة من بترول وغاز وفحم ، وفي التلوث البيئي في مياه نهر الاردن وخليج العقبة .

وقد عملت اسرائيل قبل عام ١٩٦٧ وبعد ذلك على الانفراد باستغلال أكثر من نصيبها من مياه نهري الاردن واليرموك والمياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة ووادي عربة . ونظرا لاشتراك الاردن وفلسطين واسرائيل بالاضافة لسوريا في مياه نهري الاردن واليرموك ، ولحيوية هذا المصدر المائي الرئيسي لمواجهة الاحتياجات المنزلية والزراعية والصناعية ، فقد اعدت دراسات كثيرة منذ اوائل القرن الحالي لاستغلال مياههما وتقسيمها بين الدول المعنية . وكانت خطة جونستون الموحدة (١٩٥٣) أكثر الخطط رواجا والقاعدة الاساسية للتفاوض حول الحقوق المائية لكل الاطراف المعنية .

وتعتبر فلسطين والاردن أكثر الاطراف تضررا نتيجة الاستفراد الاسرائيلي باستغلال المياه من مصادرها المذكورة . ذلك ان اسرائيل قد سيطرت بعد عام ١٩٦٧ على مصادر المياه السطحية والجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة واستولت على الغالبية العظمى لتلك المياه . كما ان الاردن لا يستثمر حاليا أكثر من ٢٥٪ من حصته من مياه نهر الاردن واليرموك ، في حين استثمرت اسرائيل كامل مياه نهر الاردن مما يفوق حصتها بكثير كما تطاولت على الحصة الاردنية من مياه نهر اليرموك .

وقد انعكس هذا الوضع على استغلال الارض للأغراض الزراعية . اذ ان المساحة القابلة للزراعة في الاردن تقل عن ١٠٪ من المساحة الكلية . كما ان مساحة الاراضي المروية تصل الى ٢١٪ فقط من الاراضي الزراعية المستغلة . وتبلغ المساحة الاجمالية في منطقة وادي الاردن ما بين بحيرة طبريا والبحر الميت وعلى الضفة الشرقية لنهر الاردن حوالي مليون دونم ، تصل المساحة المروية منها حوالي ٣٠٠ الف دونم .

وقد ادى شح مياه الري واختلاطها بالمياه العادمة الصناعية والمنزلية الخارجة من محطات التنقية الى تراجع في نوعية مياه الري وخاصة ملوحة مياه سد الملك طلال . كمادى شح مصادر مياه الري وتراجع نوعيتها والمغالاة في استخدام الاسمدة والمبيدات وطرح المخلفات الزراعية والنفايات بصورة عشوائية الى تراجع الوضع البيئي في منطقة وادي الاردن وتملح بعض الاراضي الزراعية . كما قامت اسرائيل بتحويل الينابيع المالحة حول بحيرة طبريا الى نهر الاردن مما زاد في ملوحة مياهه والحاق اضرارا ادت الى تدهور بيئي شامل . وهناك طلب متزايد في الاردن وفلسطين واسرائيل على الطاقة التي يتم استيرادها في الغالب من الخارج . وقد بلغت قيمة مستوردات الاردن من النفط عام ١٩٩٢ (٤٤٨) مليون دولار اي حوالي ١٤٪ من اجمالي المستوردات لذلك العام . وبلغت قيمة المستوردات الاسرائيلية من الطاقة حوالي ٢ مليار دولار اي حوالي ١١٪ من مجمل مستورداتها . ويتم تزويد أكثر من ٨٠٪ من احتياجات الضفة الغربية

وقطاع غزة من الكهرباء من الشبكة الكهربائية الاسرائيلية .

وقد مكنت معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل من استعادة الحقوق الاردنية في المياه والارض وذلك بالحصول على موارد مائية اضافية من نهر اليرموك ونهر الاردن وقيام اسرائيل بتحلية مياه الينابيع المالحة التي يتم حاليا تحويلها لنهر الاردن. وستعطي المعاهدة موارد مائية اضافية للاردن بما مجموعه ٢١٥ مليون متر مكعب . كما اعادت الاتفاقية الاراضي الاردنية التي كانت تحتلها اسرائيل وسيتم ترسيم الحدود بين البلدين على اساس تعريف الحدود زمن الانتداب . وحددت المعاهدة مجالات التعاون بين البلدين في مواضيع المياه والبيئة والطاقة وهذا ما سنتناوله عند البحث في التعاون الثنائي بين الاردن واسرائيل .

أما اتفاق اعلان المباديئ بين منظمة التحرير الفلسطينية فقد جاء مقتضبا وغير واضح فيما يتعلق بالارض والمياه والطاقة والبيئة. اذ سيتم بحث الحدود والمستوطنات والقدس عند بحث الوضع النهائي للمناطق اي قبل بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية . وفيما عدا ذلك ، فقد تضمنت ملاحق اتفاق اعلان المباديء الامور التالية :

١) المياه : التعاون في مجال المياه بما في ذلك اعداد برنامج لتنمية المياه ولتحديد التعاون في ادارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ودراسة حقوق المياه لكل طرف

وكيفية استغلال مصادر المياه المشتركة .

٢) الطاقة : اعداد برنامج لتنمية الطاقة يشتمل على كيفية استغلال مصادر الطاقة بما في ذلك البترول والغاز واقامة خطوط انابيب لها ، والتعاون في توليد وتوزيع الكهرباء .

٣) البيئة : وضع خطة لحماية البيئة والتعاون في مكافحة التصحر .

ولم يتطرق الاتفاق الاقتصادي الاردني الفلسطيني الذي وقع في ١٩٩٤/١/٧ الى مواضيع الموارد الطبيعية فيما عدا بعض الاشارات السريعة التي تنص على التعاون والتنسيق بين الجانبين وتشجيع القطاع الخاص في البلدين في مجال تدعيم البنى التحتية بما في ذلك الكهرباء والطاقة والمياه .

وفيما يلي اهم مجالات التعاون الثنائي بين الاردن وفلسطين فقي قطاع الموارد الطبيعية :

١) توفير فرص التدريب في الاردن امام الكوادر الفلسطينية في مجالات الطاقة (الكهرباء والبترول وغيرها) والمياه والبيئة .

٢) توفير الخبرة الاردنية في ادارة مرافق الطاقة والمياه والبيئة وما يتعلق بذلك من تشريعات ومؤسسات .

٣) دعم الجانب الفلسطيني في مفاوضاته مع اسرائيل فيما

يتعلق بحقوق فلسطين في مياه نهر الاردن والمياه الجوفية .

٤) التشاور والتنسيق بين الجانبين الفلسطيني والاردني في المشاريع الاقليمية المتعلقة بالموارد الطبيعية مع ضرورة مشاركة الطرف الفلسطيني كطرف في مشاريع المياه والبيئة والطاقة التي تمر من الاراضي الفلسطينية او تؤثر على المصالح الفلسطينية مثل قناة البحر الاحمر والبحر الميت وتنمية اخدود وادي الاردن والربط الكهربائي ومشاريع تحلية المياه ومكافحة التصحر واستثمار الزيت الصخري .

الفصل الثاني

العلاقات الثنائية بين الأردن واسرائيل

عند بحث آثار السلام على الاقتصاد الأردني ومستقبل العلاقات الثنائية بين الأردن واسرائيل وامكانات التعاون بينهما ، لابد من الاشارة الى أن هذه العلاقات تختلف اختلافا كبيرا عن الحديث عن العلاقات وامكانات التعاون بين الاردن وأي دولة عربية كانت اوغير عربية . فمن السهل البحث في ايجاد تعاون مع دولة كانت لها مع الاردن في السابق علاقات سياسية واقتصادية قائمة بغض النظر عن حجم تلك العلاقة على خلاف الحال مع اسرائيل التي اتصفت العلاقات بينها وبين الاردن وبقية الدول العربية بالعداء وحالة الحرب والمقاطعة السياسية والاقتصادية منذ الاعلان عن قيام اسرائيل . لذلك نجد ان الاقتصادين الاردني والاسرائيلي ظلا منفصلين طيلة حوالي خمسة عقود متواصلة ، كل ينمو بطريقته واولوياته وسرعته وسياساته الخاصة به دون اي احتكاك او اتصال . ومع حلول السلام ، فان هذا الوضع يستوجب الحذر الشديد في اختيار مدى التعامل الاقتصادي مع اسرائيل وذلك حماية للمصالح الانتاجية والاقتصادية المحلية ، وللتعرف مع الوقت على مصادر القوة ومجالات الفرص الممكنة في الاقتصاد الاسرائيلي ، وللحفاظ على توازن بناء في علاقات الاردن الاقتصادية مع الدول العربية .

وقد جرت منذ مؤتمر مدرير للسلام في الشرق الاوسط في

١٩٩١/١٠/٣٠ مفاوضات طويلة بين الاردن واسرائيل ، استغرقت ثلاث سنوات الى ان وقعت في ١٩٩٤/١٠/٢٦ معاهدة السلام بين البلدين . وشارك الاردن واسرائيل في جميع اللجان المنبثقة عن المفاوضات متعددة الاطراف . وتجمع في النهاية ملف ضخم للمفاوضات الثنائية بجميع جولاتها ولجانها . ومع هذا كله فان هناك اربع وثائق رئيسة تمخضت عنها مفاوضات السلام بين الاردن واسرائيل وهي حسب تسلسلها التاريخي كما يلي :

١) جدول اعمال المفوضات الثنائية بين الاردن واسرائيل الذي وقع في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤.

٢) مذكرة التفاهم بين الاردن واسرائيل حول اعادة فتح فروع البنوك الاردنية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي وقعت في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢.

٣) اعلان واشنطن الذي وقع في واشنطن عند اجتماع جلالة الملك الحسين ورئيس وزراء اسرائيل السيد اسحق رابين بدعوة من الرئيس كلينتون بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢٥.

٤) معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل التي وقعت في وادي عربة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٦.

وقد سبقت الاشارة الى محتوى هذه الوثائق . ومع ذلك فسنشير اليها في هذه الدراسة حسب ما يلزم .

ويجري حاليا اعداد مجموعة من الاتفاقات القطاعية بين البلدين وذلك تنفيذا لما ورد في معاهدة السلام . وستشمل هذه الاتفاقات التي سيتم توقيعها خلال الاشهر القادمة من العام الحالي (١٩٩٥) اتفاقات اقتصادية حول التجارة والاستثمار والبنوك والصناعة والعمالة والنقل والسياحة والبريد والطيران المدني والبيئة والطاقة والصحة وتحديد الحدود البحرية في خليج العقبة وآلية التشاور حول الأمن والتنمية المشتركة لمنطقة العقبة – ايلات واتفاقيتين علمية وثقافية واخرى حول التهريب والمخدرات . وبذلك ستصبح مختلف جوانب العلاقات الثنائية بين الاردن واسرائيل موثقة في اتفاقات مستندة الى معاهدة السلام .

وقبل ان نستعرض امكانات التعاون الثنائي في مختلف المجالات التي تناولتها الدراسات القطاعية في الجزء الاول من هذه الدراسة ، من الضروري الاشارة الى الملاحظات العامة التالية :

١) الاسترشاد عند صياغة الاتفاقات القطاعية المذكورة بما يماثلها من اتفاقات قائمة بين الاردن والدول الاجنبية مع مراعاة خصوصية كل علاقة . ويفضل ان تكون الاتفاقات ذات صفة عامة على ان يتم تطويرها مستقبلا حسب سير العلاقات الثنائية بين الاردن واسرائيل في مجملها .

٢) الحرص على متابعة تطبيق معاهدة السلام والاتفاقات التي سيتم التوصل اليها بشكل متوازن ودقيق وان لا يترك لاسرائيل ان

تختار ما تطبقه بصورة انتقائية وحسب مصلحتها الذاتية فقط .

٣) السير في تطبيق المعاهدة والاتفاقات القادمة بشكل منسق مع تدعيم العلاقات بين الاردن والدول العربية بما فيها فلسطين مما يفتح المجال لتنمية العلاقات الخارجية للاردن مع مختلف الدول في المنطقة وخارجها ويجنبه الاستفراد وامكانية العزلة .

٤) بما ان الحجم الاقتصادي للاردن ومتوسط دخل الفرد فيه اقل بكثير مما هو في اسرائيل ، فمن المفروض ان تعطي الاتفاقات القادمة وبخاصة في مجال التجارة وضعا تفضيليا للصادرات الاردنية في دخول السوق الاسرائيلي في نفس الوقت الذي يحتفظ به الاردن على حماية لمنتجاته ولو لعدد من السنوات . أما في المجالات الاخرى ، فمن المهم الاصرار على مبدأ المعاملة بالمثل وبخاصة في مجال الاستثمار وتملك الاصول غير المنقولة وفتح فروع للبنوك وانتقال الحافلات السياحية والنقل بالشاحنات وغير ذلك .

٥) الحذر من احتمال السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية وبخاصة من خلال اساليب التدخل الحكومي غير المباشر مثل دعم الصادرات وتقييد المستوردات لاسباب تتعلق بالامن او المواصفات وسياسة الاغراق واحتكار اعمال الوساطة التجارية واعمال التسويق في الخارج .

ونظرا لاننا قد استعرضنا عند دراسة العلاقات الثنائية بين الاردن وفلسطين خلاصة الدراسات القطاعية بما في ذلك ما ورد فيها حول الاقتصاد الاسرائيلي مثل التجارة والنقل والمياه وغيرها ، فاننا سنتناول مباشرة امكانات التعاون المقترحة بين الاردن واسرائيل في مختلف القطاعات .

٢ - ١ العلوم والتكنولوجيا

١) التوصل الى اتفاقية علمية بين البلدين كما ورد في معاهدة السلام .

٢) تبادل المعلومات حول خبرة البلدين في مجال تكنولوجيا الزراعة والاتصالات ومكافحة التصحر والتسويق وغير ذلك من مجالات ذات اولوية لديهما .

٣) التعاون في تطوير صناعة البرمجيات واجهزة الحاسوب وتحسين جودة بعض الصناعات القائمة .

٢ - ٢ التعليم والتدريب

١) الاتفاق على اجراء تعديلات على الكتب والمناهج المدرسية وبخاصة في مجال العلوم الاجتماعية بما يعكس اجواء السلام بين البلدين وفي المنطقة بحيث تكون تلك التعديلات في البلدين معا ودون محاولة اغفال او طمس الحقائق الموضوعية والتاريخية بالنسبة لكل مجتمع . ويتطلب هذا اجراء دراسة عميقة للمناهج والكتب

المدرسية الاسرائيلية لازالة ما تحتويه من طروحات سلبية وعنصرية تجاه العرب والمسلمين .

٢) الاتفاق على الاعتراف المتبادل بالشهادات العلمية التي يصدرها نظام التربية والتعليم في كل من البلدين ومعادلتها .

٣) الاتصال بين الجامعات في البلدين والاطلاع على ما تصدره من بحوث وما تقدمه من برامج وتبادل المعلومات حول ذلك .

٢ - ٣ القوى العاملة

١) عقد اتفاق عمالي بين البلدين يضمن للعاملين الاردنيين الذين يمكن ان يعملوا في اسرائيل مستقبلا حقوقهم في الضمان الاجتماعي والعلاج الصحي والحد الادنى للاجور وعدم التمييز ضدهم او العقاب الجماعي ، وان ينص في الاتفاق على المعاملة بالمثل من حيث حرية انتقال العمال بين البلدين .

٢) تجنب امكانية قيام اصحاب العمل الاسرائيليين استغلال وجود بطالة عالية في فلسطين والاردن والعمل على تشغيل عمال بلد على حساب عمال بلد آخر وبشروط غير مناسبة .

٣) استفادة الجانب الاردني في تشغيل القوى العاملة الاردنية في المشاريع الثنائية والمشتركة في مختلف الاعمال والمستويات .

٤) التنسيق مع الجانب الفلسطيني في وضع البدائل المتعلقة بتنظيم عودة من يرغب من النازحين والتفاوض بهذا الصدد مع اسرائيل

في اللجنة الرباعية التي نصت عليها المادة الثامنة من معاهدة السلام .

٥) تشجيع اقامة المشاريع الصناعية المشتركة في الاردن على ان لا يقتصر دور العمالة الاردنية على الاعمال اليدوية وغير الماهرة ذات الاجر المنخفض بل ان يشمل ايضا الاعمال الفنية والادارية والماهرة .

٢ - ٤ اللاجئون والسكان

١) ضمان التزام اسرائيل بما ورد في المادة (٢) من معاهدة السلام بعدم القيام او السماح لتحركات السكان القسرية في نطاق نفوذها بما يؤثر سلبيا على الاردن .

٢) تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بعودة النازحين وعودة وتعويض اللاجئين ومتابعة التفاوض بشأن اللاجئين في مجموعة عمل اللاجئين متعددة الاطراف وكذلك ثنائيا بشكل مرتبط ومتزامن مع التفاوض حول مرحلة الوضع النهائي للمناطق الفلسطينية المحتلة .

٣) ضمان تعاون اسرائيل في الجوانب المتعلقة بحل قضية اللاجئين مثل الجنسية والاقامة والتأهيل والاسكان واستمرار وكالة الغوث والمنظمات الدولية الاخرى في تقديم مساعداتها حتى يتم تسوية قضية اللاجئين بصورة نهائية وعادلة .

٥-٢ القطاع الصحي

١) عقد اتفاق صحي للتعاون بين البلدين كما جاء في معاهدة السلام على ان يتضمن الاتفاق تعاون البلدين في مقاومة الامراض السارية والحيلولة دون انتشارها ، وتبادل الخبرة الطبية عالية المستوى في مجال الوقاية والعلاج .

٢) فتح السوق الاسرائيلي امام منتجات الادوية الاردنية واعطاء تلك المنتجات معاملة تفضيلية ضمن الاتفاق التجاري المنوي عقده بين البلدين .

٣) دراسة امكانية اقامة منتجعات صحية مشتركة وبخاصة في منطقة البحر الميت .

٤) تبادل المعلومات حول الامكانات العلمية والتكنولوجية الطبية وتبادل الكوادر الصحية والطبية بين البلدين .

٦-٢ الاستثمار وتدفق رأس المال

١) عقد اتفاق للتعاون في مجالات الاستثمار كما ورد في معاهدة السلام مع النص على مبدأ المعاملة بالمثل من حيث مدى السماح لمواطني كلا البلدين بالاستثمار في الاسهم وشراء وتملك العقارات .

٢) التعاون في تدبير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المشتركة الوارد في برنامج تنمية اخدود وادي الاردن وخليج العقبة وتحلية

المياه وربط الشبكات الكهربائية .

٣) متابعة حجم تدفق رأس المال الى اسرائيل وكذلك الى الاردن ومجالات تركزها ودراسة آثارها بحيث يحقق الاردن اقصى فائدة ممكنة من الاستثمارات الاجنبية القادمة للمنطقة .

٤) اعطاء الاولوية للمستثمر الاردني في شراء اسهم شركات القطاع العام التي ستباع للقطاع الخاص مستقبلا .

٧-٢ العلاقات التجارية

١) عقد اتفاق للتبادل التجاري بين الاردن واسرائيل كما ورد في معاهدة السلام ، على ان يراعى في ذلك الاتفاق حصول الاردن على معاملة تفضيلية في دخول السوق الاسرائيلي مما يجعل من البلدين منطقة تجارة حرة من جانب واحد اي من حيث عدم تقييدالدخول للصادرات الاردنية . اما من ناحية استيراد الاردن من اسرائيل فيخضع لقيود جمركية يتفق على تخفيضها خلال فترة زمنية كافية لحماية الصناعات الاردنية .

٢) الاتفاق على قوائم سلعية يمكن ان يصدرها كل بلد للبلد الآخر والاتفاق على تسوية المدفوعات لكل معاملة على حدة مما يجنب البلدين نظام المقاصة .

٣) الاتفاق على تنظيم حركة الترانزيت عبر الموانيء والمطارات والطرق البرية لكلا البلدين وبخاصة امكانية استخدام ميناء

العقبة لاستيراد اسرائيل من الشرق الاقصى .

٤) التعاون في اقامة مناطق تجارة حرة في وادي الاردن او في خليج العقبة .

٥) انهاء المقاطعة الاقتصادية عمليا لاسرائيل وفتح المجال امام التبادل التجاري فيما بين رجال الاعمال حسب ما يروه من مصلحة لهم .

٦) دراسة امكانية استفادة مصدري الخضار والفواكه والزهور الاردنية من نظام التسويق والنقل الاسرائيلي للمنتجات الزراعية الى السوق الاوروبية والامريكية بشرط الحصول على عائد مجز من عملية التصدير .وان يبين على السلع المصدرة انها اردنية المنشأ .

٨ - ٢ القطاع النقدي والمصرفي

١) قيام البنك المركزي الاردني بمراقبة فروع البنوك الاردنية التي تم افتتاحها بموجب مذكرة التفاهم الموقعة مع اسرائيل في ١٩٩٣/١٢/٢ والاشراف على سيولتها ومتانة مركزها المالي .

٢) التوصل الى اتفاق حول التعاون المصرفي كما ورد في معاهدة السلام .

٣) التعاون في متابعة تأسيس بنك الشرق الاوسط للتنمية الذي سيقوم بتمويل المشاريع الاقليمية ومشاريع البنية التحتية ومشاريع القطاع الخاص .

٤) عدم التسرع في فتح المجال امام فتح فروع للبنوك الاسرائيلية في الاردن حتى وان كان المقابل لذلك السماح لفروع بنوك اردنية في اسرائيل .

٩ - ٢ قطاع الانشاءات

١) التعاون بين شركات المقاولات الاردنية والاسرائيلية في تنفيذ المشاريع المشتركة في اخدود وادي الاردن وقناة البحر الاحمر البحر الميت وغيرها .

٢) التعاون في تكنولوجيا البناء واقامة المشاريع السكنية المعتمدة على بناء وحدات سكنية قليلة الكلفة .

١٠ - ٢ قطاع السياحة

١) عقد اتفاق للتعاون في مجالات السياحة بين البلدين بما في ذلك التسويق السياحي وتبادل المجموعات السياحية وتنظيم النقل السياحي الجوي والبري .

٢) التعاون في صيانة المواقع السياحية وبخاصة خليج العقبة وشاطيء البحر الميت وتطوير مشاريع البنية التحتية المشتركة.

١١ - ٢ قطاع النقل

١) عقد اتفاق بين البلدين لتنظيم النقل البري للبضائع والاشخاص بما في ذلك معايير النقل وترخيص المركبات والممرات البرية المعتمدة والحمولات . ويمكن الاستعانة عند صياغة ذلك الاتفاق

بالاتفاقات المماثلة التي عقدها الاردن مع دول اخرى .

٢) الاتفاق على اقامة طريق سريع يربط الاردن ومصر واسرائيل بالقرب من ايلات .

٣) التعاون في مجال استفادة كل طرف من موانئ الطرف الآخر في عمليات الاستيراد والتصدير .

٤) الاتفاق على افتتاح ممر جوي بين الاردن واسرائيل وذلك اختصارا للوقت والكلفة في رحلات الطيران التي تمر عبر اجوائهما .

٥) التعاون والتنسيق في ربط شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية واستخدام مطار العقبة وتطويره .

٦) دراسة تأسيس شركة طيران اقليمية تتخصص في النقل الاقليمي وتغذي الخطوط الدولية للشركات التي تملكها وبخاصة الملكية الاردنية والعال .

١٢ - ٢ قطاع الموارد الطبيعية

١) تنفيذ ما ورد في معاهدة السلام حول الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي الاردنية المحتلة قبل ١٩٩٥/٢/١٠ وترسيم الحدود الدولية بين البلدين وتوفير نصيب الاردن من مياه نهر الاردن واليرموك وتحلية مياه الينابيع المالحة التي تصب حاليا في نهر الاردن وتلوثه .

٢) عقد اتفاق حول البيئة بين البلدين كما ورد في معاهدة السلام والتعاون في العناية البيئية في خليج العقبة ووادي الاردن والبحر الميت والقضاء على الذباب ومعالجة الملوثات الصناعية والزراعية ومكافحة التصحر والتعاون في حالات الكوارث الطبيعية.

٣) التعاون في مجال الطاقة وعقد اتفاق بين البلدين كما ورد في معاهدة السلام يشتمل على ربط الشبكات الكهربائية والاستفادة من الطاقة الشمسية ومد خطوط انابيب البترول والغاز من البلدان الاخرى في المنطقة وتوليد الطاقة الكهرومائية .

٤) التعاون في ترشيد استخدامات المياه والحصول على موارد مائية اضافية غير نصيب كل دولة الذي اتفق عليه بما في ذلك تنفيذ المشاريع المشتركة لتحلية مياه البحر .

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية الثلاثية

(الأردن وفلسطين واسرائيل)

بعد أن تناولنا العلاقات الثنائية بين الاردن وكل من فلسطين واسرائيل وامكانات التعاون مستقبلا ، نتناول فيما يلي العلاقات الاقتصادية الثلاثية بين الاردن وفلسطين واسرائيل . وسيتم التركيز في ذلك على المجالات التي تتداخل فيها العلاقات الثلاثية بشكل واضح واهمها المياه واللاجئون والتجارة والنظام النقدي والمصرفي والسياحة بالاضافة الى مجالات اخرى . وقد لاحظنا مما سبق بداية الانطلاق لاقامة علاقات ثلاثية تختلف حسب الحالات التالية :

١) ان العلاقة بين الاردن واسرائيل تنتقل من حالة مقاطعة اقتصادية وسياسية الى استكشاف لمجالات التعاون وبحث مدى ذلك التعاون وتوثيقه في اتفاقات ثنائية . فالبداية هي اذن العمل على اقامة علاقات لم تكن ايجابية او قائمة بين دولتين يتمتع كل منهما بسيادة معترف بها على ارض وسكان وحدود .

٢) ان العلاقة بين الاردن وفلسطين لها جذور تاريخية عميقة اهمها الوحدة الاقتصادية والنقدية قبل عام ١٩٤٨ والوحدة الاقتصادية والسياسية مع الضفة الغربية بعد عام ١٩٤٨ الى ان تم فك الارتباط عام ١٩٨٨ . وحتى في سنوات الاحتلال الاسرائيلي التي سبقت اتفاق اعلان المبادئ استمرت تلك العلاقات قائمة ولكن

ضمن الحدود الضيقة التي تتيحها الممارسات والاجراءات الاسرائيلية .

٣) ان العلاقة بين فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) واسرائيل هي علاقة احتلال والحاق ويجري حاليا تطبيق اتفاقية للحكم الذاتي الفلسطيني المحدود . وبالتالي فهي علاقة مفروضة من الجانب اسرائيلي وغير مقبولة من الجانب الفلسطيني . وسيتم بحث الوضع النهائي للاراضي الفلسطينية المحتلة وقضايا اخرى هامة في بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية .

في ضوء هذا التباين في أسس ونقاط الانطلاق في العلاقات الاقتصادية الحالية بين البلدان الثلاثة الاردن وفلسطين واسرائيل لا يمكن تجنب تداخل العلاقات الثلاثية في مجالات عديدة . وضمن منظور مصلحة الاقتصاد الاردني ، فانه من المهم ابداء الملاحظات التالية :

١) للاردن الخيار في ان تكون علاقاته الاقتصادية مع اسرائيل محدودة او نشطة ، ومع التوجه نحو السلام الشامل في المنطقة فان مصلحة الاردن تقضي دراسة امكانات اقامة علاقات اقتصادية نشطة تشمل فلسطين ، على ان يتم بناء تلك العلاقات فعلا في ضوء التقدم الذي يتحقق على المسارين السوري واللبناني .

٢) هناك هدف مشترك بين الاردن وفلسطين وهو السعي لتقوية العلاقات الاردنية الفلسطينية في نطاق العلاقات الثلاثية بحيث يقل اعتماد الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الاسرائيلي . وينطبق هذا بصفة خاصة على موضوع التجارة والنظام النقدي والمصرفي وانتقال الاشخاص .

٣) ان التنسيق الثنائي بين الاردن وفلسطين والتشاور المستمر يضمن تحقيق هدفين هامين لكل منهما في اطار العلاقات الثلاثية. الاول الحصول على أكبر فائدة ممكنة من العلاقة الاقتصادية مع اسرائيل نتيجة للتصدير لسوقها المحلي الكبير نسبيا والاستفادة من فرص الاستثمار والسياحة . والثاني مؤازرة الجانب الفلسطيني في الحصول على حقوقه المشروعة كاملة وبخاصة عند بحث الوضع النهائي سواء كان ذلك بالنسبة للقدس او اللاجئين او المستوطنات او الامن او الحدود او المياه . كما يمكن ان يستفيد الجانب الاردني من تجارب الشعب الفلسطيني في علاقاته مع اسرائيل طوال العقود الثلاثة الماضية مع اختلاف الظروف .

٤) ضرورة التفرقة بين الاتفاقات التي يمكن عقدها مع اسرائيل وبين مدى تطبيقها ، ومراعاة التوازن بين التزام كل طرف بذلك . ولا يخفى ان مسار العلاقات الثلاثية عملية ديناميكية ومتكاملة . فاذا توقفت عملية التفاوض حول موضوع اللاجئين مثلا ، فان ذلك سيؤثر على مدى التعاون في المجالات الاخرى ، واذا كانت نتيجة

انفتاح الاسواق الثلاثة امام السياحة هي في اغلبها لصالح اسرائيل فان ذلك سيؤثر على التبادل التجاري فيما بينها ، وهكذا بالنسبة لباقي العلاقات .

٥) نظرا للتفاوت الكبير في الحجم الاقتصادي ومستوى دخل الفرد بين اسرائيل وكل من الاردن وفلسطين ، فمن المنتظر ان يؤدي التعاون الاقتصادي الثلاثي الى رفع مستوى دخل الفرد وتحسين فرص العمل في الاردن وفلسطين . ويستوجب هذا اعطاء شروط تفضيلية من قبل اسرائيل لكل من الاردن وفلسطين في علاقاتهم التجارية والاقتصادية بشكل عام على غرار ما حصلت عليه الدول الاوروبية الاقل نموا عند دخولها السوق الاوروبية المشتركة (مثل البرتغال واسبانيا) . واذا لم يستطع الاردن وفلسطين الحصول على تلك المعاملة ، فانه ليس بعيدا ان تظل علاقاتهما الاقتصادية مع اسرائيل ضمن نطاق محدود رسميا وشعبيا .

٦) ليس من المتوقع ان تتطور العلاقات الاقتصادية الثلاثية الى اطار مؤسسي محدد في الاجل القصير والمتوسط . وقد يكون هناك تفكير باقامة منطقة تجارة حرة بين البلدان الثلاثة او اتحاد جمركي او سوق مشتركة ، الا ان اخراج هذه الافكار الى حيز الواقع والتنفيذ أمر مستبعد في المرحلة الانتقالية وذلك لعدة اسباب أهمها : ان الاتفاق التجاري الذي وقع بين الاردن وفلسطين يقتصر على اعفاء بعض السلع التي سيتم الاتفاق عليها من الرسوم الجمركية وبالتالي لا يصل الى مستوى اقامة منطقة

تجارة حرة . ويسري هذا الوصف ايضا على التبادل التجاري الوارد في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين فلسطين واسرائيل. ومن ناحية ثانية ، فانه من غير المتوقع ان يتم التوصل الى منطقة تجارة حرة بين الاردن واسرائيل في السنوات القادمة ، اذ ان الامر سينتظر اولا شمولية السلام ، وثانيا مدى استعداد اسرائيل لاعطاء التجارة مع الاردن معاملة تفضيلية .

ومن ناحية اخرى ، فان اقامة سوق مشتركة تقتضي حرية انتقال القوى العاملة ورأس المال بين البلدان الثلاثة . وهناك دلائل تشير الى ان اسرائيل تفضل تقليص اعتمادها على العمالة الفلسطينية . كما انها تقيد حركة رأس المال وبخاصة الاستثمارات العقارية . وهذا يعني انها ليست مستعدة لقبول اقامة سوق مشتركة مع الاردن وفلسطين بل تفضل الاعتماد على التبادل التجاري والتعاون في مجالات السياحة والمشاريع المشتركة واجتذاب الاستثمارات الاجنبية .

كما ستسعى السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها الى تأكيد استقلاليتها وسيادتها وعزمها على اقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس . وهذا يعني ان السلطة الفلسطينية ستعمل بقدر استطاعتها على عدم الارتباط باسرائيل ضمن اطر مؤسسية محددة بل ستعمل على الانفكاك تدريجيا من قيود الاحتلال وفيما بعد قيود الحكم الذاتي وعلى تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وهذا يتضمن

تدعيم تلك العلاقات مع الاردن .

في اطار الملاحظات المذكورة اعلاه ، فان العلاقات بين البلدان الثلاثة تتداخل بصورة اوضح في مجالات المياه واللاجئين والتجارة والنظام النقدي والمصرفي والسياحة . وفيما يلي بعض القضايا التي تثار بصدد هذه المجالات وامكانات التعاون الثلاثي فيها .

١ - ٢ المياه

تعاني منطقة الشرق الاوسط عموما من ندرة في الموارد المائية الامر الذي يمثل عاملا محددا لامكانات النمو فيها خاصة في ضوء تزايد الطلب على المياه نتيجة للنمو السكاني السريع وللتحضر والتصنيع . وقد تمكنت اسرائيل منذ قيامها وخلال الحروب المتتالية مع الدول العربية المجاورة من ان تقتطع أكثر من نصيبها من مياه نهري الاردن واليرموك الذي حددته خطط الخبراء في دراساتهم المتتابعة . كما سيطرت على موارد المياه السطحية والجوفية في الاراضي الفلسطينية المحتلة . ولذلك ، فان اثارة موضوع المياه في نطاق العلاقات الثلاثية تنبه الى الجوانب التالية :

١) ضرورة التوصل الى التقسيم العادل للمياه بين الاردن وفلسطين واسرائيل .

٢) التعاون في ترشيد استخدامات المياه وبخاصة في القطاع الزراعي الذي يستهلك معظم المياه المستخدمة في اسرائيل .

٣) التعاون في الحصول على موارد مياه اضافية لصالح البلدان الثلاثة .

وقد تضمنت معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل على تقسيم موارد المياه من نهري اليرموك والاردن والمياه الجوفية في وادي عربة بين البلدين حسب النصيب المتفق عليه لكل منهما . ولما كان الاردن هو الجانب المتضرر والمعتدى على نصيبه من المياه ، فقد ادت المعاهدة الى تصحيح الوضع السابق غير العادل . وبذلك ، فقد ضمنت المعاهدة حصول الاردن على موارد مائية اضافية حسب الترتيب التالي :

١) ان يقتصر ما ستضخه اسرائيل من مياه نهر اليرموك على ١٢ مليون متر مكعب صيفا و ١٣ مليون متر مكعب شتاء ويبقى رصيد تدفق النهر لصالح الاردن .

٢) في حالة قيام اسرائيل بضخ كمية ٢٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك في فصل الشتاء ، فان اسرائيل ستنقل للاردن خلال فترة الصيف نفس الكمية من نهر الاردن .

٣) يحق للاردن ان يقوم بتخزين معدل ادناه ٢٠ مليون متر مكعب لاستعماله الخاص من مياه فيضان نهر الاردن جنوب التقاء نهر اليرموك به .

٤) يحق للاردن الحصول على ١٠ ملايين متر مكعب سنويا من المياه المحلاة من مياه الينابيع المالحة المحولة حاليا الى مياه نهر الاردن .

٥) يتعاون الاردن واسرائيل لايجاد مصادر لتزويد الاردن بكمية اضافية مقدارها ٥٠ مليون متر مكعب سنويا من المياه بمواصفات مناسبة لاستعمالها في الشرب .

٦) من اجل تخزين وتحويل الكميات المبينة اعلاه يتعاون الاردن واسرائيل في بناء سد تحويلي / تخزيني على نهر اليرموك يقع مباشرة الى الغرب من تحويلة العدسية / النقطة ١٢٢ ، وفي بناء نظام لتخزين المياه على نهر الاردن على حدودهما المشتركة .

٧) يتعهد الطرفان بحماية المياه السطحية والجوفية المشتركة ازاء اي تلوث او تلويث ومراقبة نوعية المياه وحظر اسالة المياه البلدية والصناعية العادمة الى مجرى نهري اليرموك والاردن قبل معالجتها .

٨) تعود الآبار التي حفرتها اسرائيل واستغلتها في وادي عربة والتي ستقع على الجانب الاردني من الحدود الى السيادة الاردنية مع استمرار اسرائيل باستعمالها خلال الفترة التي تحددها اتفاقية السلام .

٩) يتعاون الطرفان في تبادل المعلومات والبيانات ذات العلاقة بموارد المياه من خلال لجنة المياه المشتركة ، كما يتعاونان في اعداد الخطط بهدف زيادة موارد المياه وتحسين كفاءة استعمالها

وذلك ضمن مفهوم التعاون الثنائي والاقليمي والدولي .

وبينما جاءت معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل مفصلة من حيث بيان نصيب الاردن وحقوقه في مياه نهري الاردن واليرموك والمياه الجوفية في وادي عربة وما يمكن توفيره من مياه اضافية ضمن التعاون الاقليمي ، فان اتفاق اعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية جاء غامضا في هذا المجال وكأنه قد ترك موضوع المياه لما بعد المرحلة الانتقالية . هذا مع العلم بأن الضفة الغربية متشاطئة بالنسبة لمياه نهر الاردن ولها حقوق مائية تجاهه وتجاه روافده التي تنبع في اراضيها ، كما ان لها الحق في استغلال المياه الجوفية في نطاقها الجغرافي والذي وضعت اسرائيل يدها على معظمها بالاضافة الى السيطرة على قسط كبير من مياه قطاع غزة الجوفية .

وتضمن الملحق الثالث والرابع لاتفاق اعلان المبادئ الى تعاون الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي في مجال المياه بما في ذلك اعداد برنامج لتنمية المياه من قبل خبراء من الجانبين يحدد اسلوب التعاون في ادارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة واقتراح دراسات وخطط حول حقوق كل طرف في المياه والاستعمال العادل لمصادر المياه المشتركة وذلك بغرض التنفيذ خلال المرحلة الانتقالية وبعدها . وضمن المشاريع الاقليمية ، لابد من الاشارة الى ضرورة التعاون في مشاريع تحلية المياه وتنميتها .

ومما يعقد موضوع اقتسام المياه وحصول فلسطين على حصتها العادلة من المياه ما تقتطعه حاليا المستوطنات الاسرائيلية التي اقيمت في الضفة الغربية وقطاع غزة وتحصل في نفس الوقت على قسط كبير من مياهها . وبذلك تتداخل قضية المياه بقضية المستوطنات ويصعب فصلهما عن بعضهما البعض نظريا وفعليا .

في ضوء ما سبق ، فان مجالات التعاون الثلاثي في قطاع المياه هي كالتالي :

١) استكمال حل قضية المياه بحيث يحصل الجانب الفلسطيني من اسرائيل على حقوقه في مياه نهر الاردن وروافده الغربية على غرار ما تم بخصوص حقوق الاردن في المياه . ومع ان التفاوض على هذا الموضوع يخص الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي الا انه يمكن ان يحال الى لجنة ثلاثية مشتركة بحيث يتم الاستفادة من خبرة الجانب الاردني وما لديه من معلومات وبيانات بهذا الخصوص .

٢) الحصول على حقوق فلسطين في المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٣) اشتراك الاطراف الثلاثة في المشاريع المشتركة لتحلية المياه وتنمية المصادر المائية ضمن المشاريع الاقليمية بما فيها قناة البحر الاحمر – البحر الميت المقترحة .

٤) التعاون في الحفاظ على نوعية المياه من التلوث وتبادل المعلومات والخبرة حول ترشيد استخدامات المياه وتحسين ادارة الموارد المائية .

٢ – ٢ اللاجئون

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين حسب احصاءات وكالة الغوث والمسجلين لديها في منتصف عام ١٩٩٤ ثلاثة ملايين شخص ، يعيش ٤٠٪ منهم في الاردن ، ويتوزع الباقي في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان وسوريا . وقد اتفق على احالة موضوع النازحين على لجنة رباعية من الاردن وفلسطين ومصر واسرائيل لبحث اسلوب عودتهم وتنظيمها . اما بالنسبة للاجئين فهي من القضايا الخمس التي احيلت الى مجموعات العمل متعددة الاطراف ، كما انها في نفس الوقت من بين القضايا التي سيتم بحثها عند التفاوض حول الوضع النهائي لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني .

ويتطلب حل مشكلة النازحين واللاجئين تنسيقا وتعاونا اقليميا ودوليا وبخاصة فيما بين البلدان الثلاثة وذلك في المجالات التالية:

١) تنظيم عودة من يرغب من النازحين الى الضفة الغربية وقطاع غزة مع مراعاة قدرة السلطة الفلسطينية على الاستيعاب وتجنب ارباك سوق العمل والعقار في الاردن . وهذا يعني اتباع سياسة

العودة التدريجية بحيث تتم خلال عدد من السنوات ووضع اولويات حسب فئات النازحين واعدادهم .

٢) الاتفاق على برنامج لحل مشكلة اللاجئين بحيث يتضمن مجموعة من البدائل المطروحة امام كل لاجئ للاختيار من بينها وعلى رأسها حق العودة والتعويض . ويتضمن هذا البرنامج كيفية حساب التعويض الفردي وتعويض الممتلكات ومصادر التمويل الاسرائيلية وغيرها .

٣) الاتفاق على دمج اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة ضمن بلدان المنطقة مع حصولهم على كامل حقوق المواطنة والجنسية ، وتدبير التمويل اللازم من المصادر الدولية لتأهيل المخيمات الحالية لتصبح مدنا تتوفر فيها كافة الخدمات الاساسية والبنية التحتية او بناء تجمعات سكنية بديلة .

٤) الاتفاق على استمرارية انشطة وكالة الغوث الدولية (الاونروا) الى ان يتم حل مشكلة اللاجئين بجميع ابعادها .

٥) بحث امكانية اسكان النازحين واللاجئين العائدين للضفة الغربية وقطاع غزة في المستوطنات التي اقامتها اسرائيل والتي سيتم ترحيل المستوطنين منها عند بحث قضية المستوطنات (خاصة المستوطنات السياسية منها) .

٣-٢ التجارة

ادى بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الى اقامة منطقة تجارة حرة محدودة بينهما فيما عدا مجموعات السلع التي سمح فيها للسلطة الفلسطينية ان تستوردها من الاردن ومصر والدول العربية والاسلامية الاخرى والسلع التي ترد للسلطة كمعونات دولية او من احتياجات المشاريع الانمائية . وبموجب البروتوكول ستطبق على مستوردات السلطة الفلسطينية باستثناء القوائم السلعية المذكورة نفس التعرفة الجمركية المطبقة في اسرائيل بينما تكون التجارة بين اسرائيل وفلسطين حرة وبدون جمارك باستثناء ست سلع زراعية فلسطينية ستخضع خلال اربع سنوات قادمة لنظام الحصص ثم يزال ذلك النظام فيما بعد .

أما فيما يتعلق بالتجارة بين الاردن وفلسطين فانها ستكون بموجب الاتفاق الذي وقع في ١٩٩٥/١/٢٦ دون اي تعرفة جمركية على قوائم السلع التي سيتفق عليها اما باقي السلع الاخرى فستخضع للتعرفة الجمركية التي ستظل مختلفة بين البلدين . ومن المستبعد ان يكون نمط التبادل التجاري بين الاردن واسرائيل في غير حدود الاتفاق على قوائم سلعية معينة قد تخضع من جانب الاردن لرسوم جمركية وقد يحصل الاردن على معاملة تفضيلية لسلعه المصدرة لاسرائيل .

هذا النمط من التبادل التجاري بين البلدان الثلاثة يستبعد قيام منطقة تجارة حرة في الاجل القصير والمتوسط . وتتوقف امكانية الوصول الى منطقة تجارة حرة في الاجل الطويل على سير التبادل التجاري من ناحية عملية وعلى حجمه ومدى استفادة كل طرف من تلك العملية .

وفيما يلي الجوانب المتعلقة بالتبادل التجاري بين البلدان الثلاثة :

١) الاتفاق على الاجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير بما في ذلك قوائم السلع وشهادات المنشأ وكيفية تسوية المدفوعات والاجراءات الجمركية ووسائل النقل والمواصفات .

٢) تشكيل لجنة ثلاثية دائمة لشؤون التجارة والتعرفة الجمركية للبت في مختلف القضايا المتعلقة بالتبادل التجاري .

٣) تنظيم تجارة الترانزيت في مختلف الاتجاهات بما في ذلك الاستيراد والتصدير من خلال موانيء البلد الآخر . ويقتضي ذلك الاتفاق على الرسوم والمعاملات الاخرى .

٤) التعاون في اقامة مناطق حرة مشتركة بين البلدان الثلاثة .

٥) دراسة امكانية استفادة مصدري الفواكه والخضار والزهور في الاردن وفلسطين من نظام التسويق والنقل الاسرائيلي الى السوق الاوروبية .

٤ - ٢ النظام النقدي والمصرفي

يتداخل النظامان النقدي والمصرفي الاردني والاسرائيلي في فلسطين وذلك منذ ان سمحت اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ باستمرار الدينار الاردني كعملة قانونية يتم تداولها في المناطق الفلسطينية المحتلة . وقد اغلقت اسرائيل جميع فروع البنوك الاردنية في تلك المناطق وفتحت الباب امام البنوك الاسرائيلية للتفرع فيها لتكون النظام المصرفي الوحيد هناك . الا ان اقبال الناس على التعامل مع فروع البنوك الاسرائيلية ظل ضعيفا واقتصر دورها على خدمة المستوطنين الاسرائيليين وبعض المعاملات الرسمية بالشيكل . وهكذا اخذت مؤسسات اخرى كالصرافين تحاول ان تحل محل النظام المصرفي دون جدوى ، الى ان سمحت اسرائيل ضمن قيود لبنك فلسطين ان يستأنف اعماله في قطاع غزة في بداية الثمانينات ولبنك القاهرة - عمان في الضفة الغربية اعتبارا من عام ١٩٨٦.

ونتيجة للاتفاقات الثنائية المرافقة لعملية السلام وبخاصة مذكرة التفاهم بين الاردن واسرائيل حول اعادة فتح فروع البنوك الاردنية وبروتوكول العلاقات الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية ، اعيد فتح معظم فروع البنوك الاردنية في الضفة الغربية وقطاع غزة . كما رخصت السلطة الفلسطينية لعدد من البنوك الفلسطينية الجديدة ، واتخذت الخطوات الاولى لاقامة سلطة النقد الفلسطينية . وبذلك فان النظام المصرفي

الفلسطيني اخذ يتشكل تدريجيا . وفي نفس الوقت فان الاتفاق الاردني الفلسطيني في المجالين النقدي والمصرفي الذي وقع في ١٩٩٥/١/٢٦ قد اقر فتح فروع البنوك الاردنية في فلسطين ، واخضاعها لرقابة لجنة مشتركة الى حين يتم استكمال الاطر الرقابية لسلطةالنقد الفلسطينية ، واتاح للبنوك الفلسطينية اذا توفرت لها شروط معينة ان تفتتح لها مكاتب او فروع في الاردن. وقد تضمن الاتفاق توزيع المسؤولية المصرفية بين البلدين على اساس اتفاقية بازل الدولية . ويقوم الجانب الاردني بتوفير متطلبات السيولة الاحتياطية بالدينار الاردني لفروع البنوك الاردنية ، كما يقدم البنك المركزي الاردني الخبرات المصرفية والنقدية اللازمة للجانب الفلسطيني .

وبذلك ، فان التعاون الثلاثي في المجال النقدي والمصرفي يتمثل اولا في تنسيق التداخل القائم بين الانظمة النقدية والمصرفية الاردنية والفلسطينية والاسرائيلية في فلسطين . كما يتمثل ايضا في تنسيق المواقف بخصوص اقامة بنك الشرق الاوسط للتنمية . وفيما يلي اهم مجالات التعاون :

١) توفير الخبرة المصرفية والنقدية اللازمة لسلطة النقد الفلسطينية الناشئة وتدريب كوادرها على مختلف مهام البنوك المركزية الموكولة لها .

٢) التشاور ما بين البلدان الثلاثة حول التوقيت المناسب والاجراءات اللازم اتخاذها قبل قيام سلطة النقد الفلسطينية باصدار العملة الفلسطينية ، لما لهذا الاجراء من تأثير مباشر على قيمة الدينار الاردني والشيكل الاسرائيلي المتداولين في فلسطين وعلى التزامات الاردن واسرائيل تجاه فلسطين في حالة استبدال هاتين العملتين بالعملة الفلسطينية .

٣) تعاون البلدان الثلاثة في مراقبة فروع البنوك المفتوحة في فلسطين وذلك على اساس اتفاقية بازل الدولية .

٤) الاتفاق على أسس فتح فروع للبنوك المحلية في كل بلد لدى البلدين الآخرين .

٥) تنسيق المواقف المتعلقة باقامة بنك الشرق الاوسط للتنمية والخطوات العملية اللازمة لذلك .

٦) تشكيل لجنة ثلاثية في المجالين النقدي والمصرفي لتكون اللجنة الفنية المختصة بالعلاقات الثنائية والثلاثية في الشؤون النقدية والمصرفية .

٥-٢ السياحة

هناك امكانات كبيرة في حالة استقرار المنطقة وشمول عملية السلام لتنشيط السياحة في الاردن وفلسطين واسرائيل بحيث تصبح قطاعا رائدا في اجتذاب السياح من منطقة الشرق الاوسط

ومن باقي انحاء العالم وتنمية الدخل السياحي وخلق فرص العمل وزيادة ايرادات البلدان الثلاثة من العملات الاجنبية . اذ تشكل هذه البلدان اقليما سياحيا واحدا من خلال قربها الجغرافي واشتراكها في السياحة الدينية والثقافية وامكانية تسويقها ضمن رزمة سياحية واحدة .

وفيما يلي اهم مجالات التعاون الثلاثي في قطاع السياحة :

١) التعاون في تنظيم الرحلات السياحية ما بين البلدان الثلاثة .

٢) الترويج والتسويق المشترك للسياحة في تلك البلدان بحيث يستفيد كل بلد من قدوم السياح لزيارة الاماكن الدينية في القدس وبيت لحم والناصرة والمواقع الاثرية في البتراء والآثار الرومانية وغيرها في البلدان الثلاثة ، هذا بالاضافة الى زيارة الاماكن السياحية الاخرى في خليج العقبة ووادي رم وغيرها .

٣) التعاون في اصدار «البروشورات» والكتيبات السياحية المشتركة والملصقات .

٤) تنظيم الخدمات اللازمة لقطاع السياحة كالنقل وتأشيرات الدخول وغيرها .

٥) تنمية الصناعات السياحية في البلدان الثلاثة .

٦) تنمية القوى البشرية العاملة في قطاع السياحة مثل تدريب العاملين في الفنادق والادلاء وموظفي مكاتب السياحة والسفر .

٦ - ٢ المجالات الاخرى

يمكن التنسيق والتعاون في مجالات اخرى اهمها :

١) ربط الشبكات الكهربائية في البلدان الثلاثة والاتفاق على مد خطوط نقل الغاز والبترول عبرها .

٢) التعاون في الجوانب البيئية للمناطق المشتركة وبخاصة في منطقة وادي الاردن (القضاء على الذباب والحفاظ على نوعية المياه من التلوث) .

٣) تنظيم عملية النقل والترانزيت عبر البلدان الثلاثة .

٤) تنمية اخدود وادي الارن بما في ذلك اقامة مناطق تجارة حرة مشتركة وتوصيل شبكات الطرق وتنفيذ مشروع قناة البحر الاحمر - البحر الميت وتنمية السياحة العلاجية على شواطئ البحر الميت وتسهيل انتقال الاشخاص على معابر وجسور تخدم حركة نشيطة في المستقبل .